المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

# تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب:

رمزي حاج عزام

إشراف الأستاذ الدكتور:

سيد أحمد كبير

أعضاء لجنة المناقشة

| الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د. مصطفى خواص | المدرسة لوطنية العليا للعلوم السياسية | رئيسا |
| أ.د. سيد أحمد كبير | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | مشرفا ومقررا |
| د. فلة قصدلي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | عضوا مناقشا |

السنة الدراسة: ذو القعدة 1443-1442 / جوان 2021 -2022

مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
رقم الجرد: mem495

BIBLIOTHEQUE

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

# تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب:

رمزي حاج عزام

إشراف الأستاذ الدكتور:

سيد أحمد كبير

أعضاء لجنة المناقشة

| الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د. مصطفى خواص | المدرسة لوطنية العليا للعلوم السياسية | رئيسا |
| أ.د. سيد أحمد كبير | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | مشرفا ومقررا |
| د. فلة قصدلي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | عضوا مناقشا |

السنة الدراسة: ذو القعدة 1443-1442 / جوان 2021 -2022

**ملخص الدراسة:**

لقد تطرقت الدراسة في مجملها إلى موضوع حروب الجيل الرابع وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، حيث تم تسليط الضوء في الفصل الأول على الدراسة النظرية لحروب الجيل الرابع و تم التطرق إلى ماهية الحرب وتطور أجيالها وصولا إلى حروب الجيل الرابع وآلياتها وأهدافها.

تناول الفصل الثاني تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري، أين تم تحديد مفهوم الأمن ومستوياته، بالإضافة إلى مرتكزات الأمن الوطني الجزائري ومصادر التهديد الدّولاتية وغير الدولاتية.

تم التطرق في الفصل الثالث إلى آليات مواجهة حروب الجيل الرابع وفق مقاربة شاملة، بدءا بالآليات العسكرية والأمنية من خلال تكييف العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي مع هذا النمط الجديد من التهديدات، إضافة إلى التعاون الأمني والتنسيق العملياتي مع دول الجوار، ثم التطرق إلى الآليات الاجتماعية أين تم إبراز جهود الدولة الجزائرية في حفظ السلم الإجتماعي وتوطيد العلاقة بين المواطن والسلطة بحكم أن حروب الجيل الرابع تستهدف خلق فجوة بين القيادات السياسية والعسكرية من جهة وبين الشعب من جهة أخرى، مع التطرق إلى جهود الدولة في الجانب الاقتصادي والتي ترمي إلى تحقيق التنمية كونها مرادفا للأمن وإنعاش الإقتصاد الوطني عن طريق المخططات والبرامج التنموية.

**الكلمات المفتاحية: حروب الجيل الرابع، الدولة الفاشلة، الأمن الوطني الجزائري، التهديدات الأمنية اللاتماثلية.**

**Abstract:**

The aim of this study is to deal with the issue of the fourth-generation wars and their repercussions on the Algerian national security.

In the first chapter is about the theoretical study of fourth-generation wars, and the nature of war and the evolution of its generations to reach fourth-generation wars, its mechanisms and objectives.

The second chapter dealt with the impact of fourth-generation wars on Algerian national security, where the concept of security and its levels were defined, in addition to the foundations of Algerian national security and the state and non-state sources of threat.

In the third chapter is focusing about the mechanisms of confronting fourth-generation wars were discussed according to a comprehensive approach, starting with the military and security mechanisms by adapting the combat doctrine of the National People's Army to this new pattern of threats, in addition to the security cooperation and operational coordination with neighboring countries, then addressing the social mechanisms where the efforts of the Algerian state in maintaining social peace and consolidating the relationship between the citizen and the authority which the fourth generation wars aim to create a gap between the political and military leaders in the first case and between the people with the second hand, and dealing with the state's efforts in the economic aspect, which aim to achieve a development factor which is a synonym with the security refreshing within the national economy through the development plans and programmes.

**key words; Fourth generation wars, failed state, Algerian national security, asymmetric security threats.**

**Résumé:**

L'objectif de cette étude est de traiter de la question des guerres de quatrième génération et de leurs répercussions sur la sécurité nationale algérienne.

Le premier chapitre traite de l'étude théorique des guerres de quatrième génération, de la nature de la guerre et de l'évolution de ses générations pour atteindre les guerres de quatrième génération, de ses mécanismes et de ses objectifs.

Le deuxième chapitre a traité de l'impact des guerres de quatrième génération sur la sécurité nationale algérienne, où le concept de sécurité et ses niveaux ont été définis, ainsi que les fondements de la sécurité nationale algérienne et les sources de menace étatiques et non étatiques.

Dans le troisième chapitre, l'accent a été mis sur les mécanismes d'affrontement des guerres de quatrième génération selon une approche globale, en commençant par les mécanismes militaires et sécuritaires en adaptant la doctrine de combat de l'Armée Nationale Populaire à ce nouveau schéma de menaces, en plus de la coopération sécuritaire et la coordination opérationnelle avec les pays voisins, puis abordant les mécanismes sociaux où les efforts de l'État algérien dans le maintien de la paix sociale et la consolidation de la relation entre le citoyen et l'autorité que les guerres de quatrième génération visent à créer un fossé entre le politique et le chefs militaires dans le premier cas et entre le peuple dans le second cas, et traitant des efforts de l'État dans le domaine économique, qui visent à atteindre un facteur de développement qui est synonyme de la sécurité rafraîchissante au sein de l'économie nationale à travers les plans de développement et programmes.

**Mots Clés; Guerres de quatrième génération, État défaillant, sécurité nationale algérienne, menaces sécuritaires asymétriques.**

بسم الله الرحمن الرحيم

# اهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي التي قدمت لي

بلا حدود وكسرت أمامي كل القيود

إلى الوالد الغالي الذي شجعني ورعاني

إلى إخوتي: عبد الحق، نسيم، إيمان وسلسبيل

إلى كل من ساعدني ودعمني ليرى هذا العمل النور.

رمزي حاج عزام

# شكر وعرفان

الشكر لله تعالى نحمده ونتوكّل عليه الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بشكري واحترامي الكبيرين إلى أستاذي الفاضل: "الدكتور سيد أحمد كبير"

الذي تكرّم عليّ بإشرافه ورافقني طيلة خطوات العمل وما أسداه لي من توجيه ونصيحة وإرشاد.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة المذكرة، للتقييم والتوجيه، آملين كرد للجمل، الأخذ بتوجيهاتهم وملاحظاتهم والاستفادة منها.

وأتقدم بجزيل الشكر والاحترام لكل أساتذتي طوال مشواري العلمي المتواضع ولكل من علمني حرفا وساعدني في كتابة أسطر هذه المذكرة لعلّه يكون في ميزان حسناتهم ويجزيهم الله عني كل خير.

كما أخص بالشكر الأخ والصديق "الأستاذ محمد الأمين قوفي" الذي كان بمثابة الداعم المآزر، كل الشكر والإحرام لك صديقي،

كما لا يفوتني الشكر والتقدير لكل من الإخوة الأفاضل " أنيس بوقيدر" و"محمد طبال" على كل ما قدموه لي من مساعدات جزاكم الله عني كل خير وأجر يا رب.

كما أخص بالشكر والتقدير من عشت معهم أجمل اللحضات "نضال، سامي وأكرم" وكل زملائي الأعزاء كل باسمه وبمنزلته وحبه أنتم زملائي.

كما أشكر كل موظفي مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية لما قدموه من مساعدات وتسهيلات جزاكم الله كل خير، كما أعتذر عمن أنساهم قلمي ويذكرهم قلبي لكم مني كل السلام والمحبة.

رمزي حاج عزام

# مقدمة

مقدمة:

لطالما كانت الحروب امتدادا للسياسة على حد قول **كارل فون كلاوزفيتز**، ووسيلة بيد صانع القرار لفرض التأثير المراد في بيئاته التفاعلية، وبالنظر لما يعرفه العالم من تصادم للإرادات بين وحدات النظام الدولي تبقى الحرب معطى يفرض نفسه بقوة لتسوية هذه التناقضات والصدامات، وعليه يمكن القول أن الحرب ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمعات البشرية على مر العصور إلى الحد الذي اعتبرتها بعض نظريات العلاقات الدولية على أنها الحالة الطبيعية و أن السلم هو مرحلة للاستعداد للحرب.

اختلفت الحروب على مر الزمن من حيث الأداء القتالي و أساليب المواجهة، وقد كان التقدم في الجانبين التقني التكنولوجي و العملياتي (التكتيكي والاستراتيجي) محركا لهذا التطور، بالإضافة إلى عوامل أخرى على غرار الثورات في الشؤون العسكرية، وبالتالي تغير الأسلوب القتالي من جيل إلى جيل، غير أن الثابت من كل ذلك هو الهدف من الحرب الذي كان ولا يزال وسيبقي يتمثل في إكراه العدو وجعله غير قادر على المواجهة، وبالتالي فرض التأثير المراد أو الوصول إلى الغاية التي تم دخول الحرب من أجلها.

تلتقي الحروب بمختلف أجيالها في العديد من النقاط والعناصر التي لم تتغير، و من أهمها الهدف من الحرب (إكراه العدو) ومبادئ الحرب (الهجوم، الدفاع، المبادءة ...) بالإضافة إلى الخسائر المادية والبشرية الكبيرة، إذ يعتبر هذا العنصر بالتحديد من أهم الأسباب التي جعلت المفكرين والممارسين الاستراتيجيين الغرب يعملون على ابتكار نوع أو جيل جديد من الحروب الذي يهدف إلى إلحاق الأذى بالعدو و إكراهه على الانصياع أو جعله عاجزا عن أداء مهامه الأمنية والقتالية مع اقتصاد في الجهد والقوة أو حتى دون الدخول في صدام مباشر معه، وذلك بالاعتماد على أساليب غير مباشرة تعمل على تفتيت الجهة المستهدفة تدريجيا، من خلال إثارة النعرات الداخلية، وتفكيك النسيج المجتمعي وتأليب الأفراد والجماعات ضد السلطة الحاكمة، أو حتى توكيل فصائل وكيانات لزعزعة امن واستقرار النظام و الدولة ككل في إطار ما اصطلح عليه بحروب الوكالة، لتصبح الدول المستهدفة فاشلة غير قادرة على تأدية مهامها القتالية، بحيث تندرج هذه الخصائص والمفاهيم في مجملها ضمن الإطار النظري والعملي لحروب الجيل الرابع.

غالبا ما تستهدف حروب الجيل الرابع تلك الدول التي يستعصى اقتحامها عسكريا، خاصة تلك التي تملك ثقلا جيوسياسيا أو دورا محوريا في محيطها الإقليمي، أو تلك التي تتسم مواقفها بالثبات وتأبى الدخول في الأجندات السياسية المخطط لها من طرف القوى الغربية، وعليه واستنادا على المعايير سالفة الذكر تعتبر الجزائر هدفا لحروب الجيل الرابع من قوى إقليمية وأخرى دولية معادية أو طامعة، بحيث يعمل صانع القرار الجزائري على تبني مقاربة أمنية شاملة ذات أبعاد سياسية اقتصادية واجتماعية واتخاذ كافة التدابير الممكنة والمتاحة للوقوف في وجه هذا النوع الجديد للحروب وكي لا تكون الجزائر مسرحا له.

## أولا: إشكالية الدراسة:

عرف العالم قفزة نوعية في التطور التكنولوجي وفي مجال الفكر الاستراتجي مما أدى إلى انتقال نمط الحروب من الطابع التماثلي التقليدي إلى حروب لا تماثلية، تهدف في مجملها إلى زعزعة استقرار الدول أو خلق دول فاشلة عاجزة عن تأدية وظيفتها الأمنية و مهددة في أمنها القومي، وتندرج هذه المفاهيم ضمن أدبيات الجيل الرابع من الحروب، و تعد دول منطقة الشرق الأوسط من أبرز الدول التي ظهر فيها هذا النوع من الحروب، وفي هذا الصدد تقع الجزائر ضمن النطاق الجيوسياسي للدول المستهدفة بهذا النمط الجديد من الحروب، وعليه ولدراسة هذا الموضوع وتأثيره على الجزائر ننطلق من التساؤل التالي:

**كيف تؤثر حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري ؟**

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى عدة أسئلة فرعية نجملها فيما يلي:

- ما مفهوم حروب الجيل الرابع ؟
- كيف تطورت أجيال الحرب ؟
- ما هي الأبعاد الإستراتجية لحروب الجيل الرابع على الأمن الجزائري؟
- ما هي أبعاد الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة حروب الجيل الرابع؟
- إلى أي مدى نجحت الجزائر في مواجهة هذا النوع من الحروب؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة:**

كلما تعاظم دور العامل الخارجي زادت معه القابلية للإنفلات الأمني و إمكانية فشل الدولة.

**الفرضيات الثانوية:**

- تأثير العامل الخارجي على الأمن الوطني الجزائري محدود مقارنة بدول أخرى إقليمية وعربية.
- إستراتيجية الجزائر لمواجهة حروب الجيل الرابع حالت دون حدوث انفلات أمني داخل الدولة.

**ثالثا: الدراسات السابقة:**

تفرض الدراسات العلمية السليمة في مجال البحث العلمي ضرورة اطلاع الباحث على التراث العلمي، أو ما يسمى بالدراسات السابقة أو المشابهة في مجال البحث، ليتمكن من الباحث من تحديد وصياغة مشكلة البحث بدقة، وليكون فكرة عامة عن النظريات المتاحة في المجال الذي يتناوله بالدراسة، كما أنه من شأن الدراسات السابقة أيضا أن توصل الباحث إلى الحقائق والنظريات والتعميمات و النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات .

و تستمد دراستنا مشروعيتها المعرفية و المنهجية من جملة ما تستمده من مجموعة من الدراسات والبحوث التي تلتقي معها في متغير واحد أو أكثر . و خلال فترة مسحنا البحثي للتراث العلمي اتضح لنا أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حروب الجيل الرابع كثيرة سواء في الرسائل العلمية أو الدراسات المنشورة في الدوريات و المجلات المحكمة إلا أننا لم تركز على الدراسات التي تناولت تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن القومي الجزائري على الأقل في حدود اطلاعنا المتواضع و قد استندنا إلى مجموعة من الدراسات السابقة من أجل القيام بدراستنا ويمكن إجمالها فيما يلي :

1. حسام حمزة، رسالة ماجستير، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2011.

تعرضت هذه الدراسة إلى دوائر الأمن القومي الجزائري، من بينها الدائرة المغاربية، وبينت أهميتها الكبيرة في أولويات بناء الأمن القومي الجزائري، كما استعرضت أهم التهديدات الأمنية المتأتية من هذا الفضاء الجغرافي،

2. مجدي كامل، **حروب الجيل الرابع "الحرب بالوكالة"**، سنة 2016م، يحتوي الكتاب على مرتكزات حروب الجيل الرابع "حروب غير متكافئة، حروب التقسيم والتفتيت، حروب إفشال الدول، علاقة حروب الجيل الرابع بالتكنولوجيا، الإعلام رأس الحربة...

3. محسن أحمد الخضيري. إدارة حروب الجيل الرابع سنة 2017م " استخدام الاستراتجية الدولية لحروب المخابرات في تفتيت وتشتيت واقتتال أبناء الدولة وافسادها بشكل متتابع ودائم ومستقر.
4. محمود محمد علي، **حروب الجيل الرابع وجدل الأنا والأخر**، سنة2019م، يحتوي الكتاب على الأبعاد الحقيقية لحروب الجيل الرابع، وكيفية بزوغ حروب الجيل الرابع وطبيعتها، التكتيكات، إستراتجية فشل الدول..
5. أنيس بوقيدر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية " **الحرب الالكترونية والقابلية للعطب: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية**"،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2021.

تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : كيف تؤثر الحرب الالكترونية على الأمن القومي الأمريكي؟ و هدفت الدراسة إلى إبراز البعد السياسي و العسكري و الأمني لعمليات الفضاء الالكتروني بشكل عام و الحرب الالكترونية على وجه الخصوص ، و التعرف على أساليب القتال في عصر المعلومات حيث استخدم الباحث كلا من المنهج الوصفي، ودراسة الحالة بالإضافة إلى المنهج المقارن وتوصل إلى مجموعة من النتائج :

- أصبحت الدول الكبرى تعتمد بشكل ذو أهمية على قدراتها الالكترونية لتحصيل مكاسب إستراتيجية.
- المزايا التي توفرها الحرب الالكترونية من حيث سهولة الاستعمال و قلة التكاليف و إمكانية التخفي ومقدار الأرباح ، و تسخيرها لتحقيق أرباح سياسية و عسكرية و اقتصادية، توحي بإمكانية تزايد حدة هذه الحروب .
- الحروب الإلكترونية لها تأثيرات متعددة على الأمن القومي للدول.

6. سليم بلحاج، أطروحة دكتوراه ، **التهديدات الأمنية اللاتماثلية و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2021.

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة موضوع التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، وفي مقدمتها التهديد الإرهابي، تنامي الجريمة المنظمة، تدفقات موجات الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، وحالة الإنفلات الأمني في شمال مالي، وهو ما حتم على

الدولة الجزائرية مضاعفة جهودها في مجال مكافحة هذا النمط من التهديدات، سواء على المستوى الوطني أو من خلال تفعيل دورها الدبلوماسي. ومن أجل أن يصل الباحث إلى نتائج دراسته اعتمد توليفة من مناهج البحث العلمي، فقد استخدم المنهج التاريخي قصد تتبع الصيرورة التاريخية للأحداث و تطور المفاهيم الأمنية ، كما اعتمد على المنهج التفكيكي- التركيبي وذلك بالنظر إلى التعقيد الشديد الذي يصاحب موضوعات الأمن و تهديداته، بالإضافة إلى اعتماده المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم ظواهر الدراسة و تحليلها وفق أسس علمية صحيحة ، و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من أن الدولة الجزائرية سعت إلى انتزاع التزام الأطراف الأجنبية والإقليمية باستراتجياتها في التصدي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

7. أميرة طاهر، **مشكلة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية وآليات المواجهة**، المجلة الأكاديمية للدراسات القانونية والسياسية، العدد1، السنة2021، المجلد الخامس، ص.ص584-604.

انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية المطروحة: كيف ساهم تصاعد التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المغاربية، إلى بناء مقاربة أمنية شاملة لمواجهة هذه التهديدات ؟ ولقد سعى الباحث في هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة من الأهداف، إذ تبيين أهم التطورات التي عرفتها المنطقة المغاربية بعد أحداث 2011، كما تطرق إلى أهم الفواعل المهددة للأمن المغاربي، وقد وضحت الدراسة الأساليب الممكنة لتفادي هذه التهديدات وبناء مقاربة أمني للتصدي لها، ولقد اعتمد الباحث في دراسته على العديد من المناهج البحث العلمي، تتمثل في المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة، وقد خلصت الدراسة في نهايتها إلى النتائج الآتية:

_ إن موضوع الأمن في تطور مستمر وهذا ما سمح باستيعاب المتغيرات والمستجدات الأمنية مما مكن الدول من إعادة تحديد الأولويات في هذا المجال.

_ تشكل تحولات السياسية والأمنية في المغرب العربي منطلقا لتنامي التهديدات الأمنية وهو ما جعلها مجالا جيوسياسيا لبروز الأخطار الأمنية وهو ما سرع في زيادة اهتمام القوة الكبرى بالمجال الأمني فيها.

_الخلل الوظيفي الذي تشهده الدول المغاربية على جميع المستويات كان السبب المباشر في انتشار الهاجس الأمني وتقوية الفواعل المهددة للأمن المغاربي.

بعد ما قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات، أصبح بإمكانه تحديد أوجه الاستفادة من هذه الدراسات في ما يأتي:

_ من خلال الدراسات التي تم مسحها يتبين أن هناك عدد لا بأس به من الدراسات التي مكنت من توضيح المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع دراستنا.

_ مكنت الدراسات المستند عليها في تتبع المسار التاريخي للموضوع قيد الدراسة.

_ تم رصد كذلك من خلال هذه الدراسات الأهمية البالغة لموضوع الأمني في الدول وما يواجهه من تحديات وتهديدات تقليدية وحديثة.

_ الدراسات التي درست موضوع حروب الجيل الرابع والأمن القومي تناولته من جانب وصفي تحليلي مع الاهتمام بالعوارض.

_ أجمعت الدراسات السابقة على أن حروب الجيل الرابع تتم عن طريق استهداف جميع المستويات والمؤسسات المكونة للدولة. عن طريق استغلال واستخدام مختلف الوسائل والأدوات.

_ قدمت الدراسات السابقة أطرا معرفية ونظرية متنوعة، تنوعت باختلاف الدراسات، وباختلاف مواضيعها ومشكلاتها البحثية، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها.

وتختلف دراساتنا عن هذه الدراسات في ما يلي:

_ كل الدراسات السابقة درست أحد متغيري موضوع دراستنا على حدى، ونسعي من خلال هذه الدراسة إلى الربط بين متغيرات هذه الدراسة (حروب الجيل الرابع، الأمن الوطني الجزائري).

_ تركز دراستنا على كل ما يتعلق بالأمن الوطني الجزائري وما يهدده من حروب الجيل الرابع.

_ توضيح كيفية تأثير وسائل حروب الجيل الرابع على أمن واستقرار الدول من خلال تتبع مسارات هذه الحروب منذ ظهورها ودراسة تأثيرها على الجزائر وتأثير الجزائر بها.

**رابعا: أهمية الدراسة:**

**أ. الأهمية العلمية :**

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في حداثة الموضوع وكونه إثراء للمعرفة الأكاديمية للعلوم السياسية في مجال الدراسات الإستراتجية والأمنية، كما أنه موضوع تتعدد فيه الحقول المعرفية والنظرية، حيث يستمد الموضوع أهميته من كونه يسلط الضوء على حروب الجيل الرابع وانعكاساتها

على الأمن الوطني الجزائري، ويرتبط هذا الأخير بمفاهيم ومصطلحات نظرية في الدراسات الإستراتجية الخاصة بعلم وفن الحرب.

**ب. الأهمية العملية:**

تنبع كذلك الأهمية العملية للموضوع من خلال التطرق لكيفية القيام بحروب الجيل الرابع و أساليب المواجهة (الدفاع والهجوم)، ويوضح كذلك أغراض، أهداف وفواعل هذه الحرب، وهو ما يوفر لصانع القرار إطار نظري صلب ورؤية لمواجهة هذا النوع من الحروب التي تتميز بالحداثة ، خصوصا وأنها تؤثر مباشرة على استقرار وأمن الدولة والذي يعد من أهم السياسات العليا التي يعمل صانع القرار على إنجاحها.

**خامسا:أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

_ عرض نظري لمفهومي حروب الجيل الرابع والأمن الوطني الجزائري.

_ تحديد انعكاسات انتشار حروب الجيل الرابع على الدول من خلال تتبع وسائلها وأدواتها بالدراسة.

_ إبراز البعد السياسي والأمني والعسكري لوسائل حروب الجيل الرابع.

_ الإثراء المعرفي لحقل الدراسات الإستراتيجية من خلال تناول موضوع حروب الجيل الرابع، وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري.

**سادسا: حدود الدراسة:**

**1/ المجال المكاني:**

تتناول هذه الدراسة بالتحليل موضوع تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري،وعليه سيكون النطاق الجغرافي لهذه الدراسة هو الحيز الجغرافي للجزائر والذي سيم تحديده بدقة.

- **الموقع الجغرافي للجزائر:**

تقع الجزائر شمال غرب افريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن من الشرق تونس وليبيا، ويحدها من الغرب المملكة المغرب والصحراء الغربية، ويحدها من الجنوب مالي، النيجر وموريتانيا.

- **الموقع الفلكي للجزائر:**

تقع الجزائر بين خطي طول 9درجة غرباو12درجة شرقا وبين دائرتي عرض 19درجة جنوبا و37درجة شمالا.

**2/المجال الزماني:**

ينحصر المجال الزمني للدراسة بين سنتي 2010 وسنة 2021، بحيث عرفت هذه الفترة أكبر موجة لحروب الجيل الرابع، خاصة مع بداية ما سميت بثورات الربيع العربي والتي شهدت حراكا سياسيا واجتماعيا وصراعات اتخذت طابع عسكري في بعض من هذه الدول كسوريا وليبيا واليمن ومصر وتونس، وقد تأثرت الجزائر أيضا بهذه الموجة بحكم الجوار الجغرافي لبعض هذه الدول وقد كان هناك حراك سياسي واجتماعي سنة 2019 والتي كانت له نتائجه على المستوى الداخلي.

**أ. المجال الموضوعي:**

تسعى هذه الدراسة لمعالجة موضوع حروب الجيل الرابع وذلك بالتطرق إلى أبعاد هذا المفهوم ومختلف تعريفاته وكذا تأثيره على الأمن الوطني للدول عموما وعلى الأمن الوطني الجزائري بالخصوص.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تساعدنا في فهم الموضوع وتحليله بشكل يضمن الحصول على نتائج بحثية جيدة.

عموما وبالتطرق لحروب الجيل الرابع يجب التعريج على العديد من النقاط والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **زعزعة استقرار الدول (التقسيم والتفتيت)** : تهدف هذه الإستراتجية إلى تفكيك الدول التى لها موارد طبيعية وجعلها بؤر للتوتر تنتشر فيها مجموعات متحاربة منقسمة على أسس عرقية، طائفية، قومية ودينية...

- **خلق دول فاشلة** : يتم ذلك باستخدام مختلف وسائل الضغط والنفوذ لزعزعة استقرار الدول ا وإجبارها على تنفيذ سياسات أطراف أخرى وصولا إلى تحقيق الهدف بسقوطها أو تقسيم البلاد و غيرها من الأهداف.
- **الإرهاب والحرب بالوكالة** : يتم من خلالها نشر الفوضى في اقليم أو مجوعة أقاليم لدولة ما مستهدفة لتتحول إلى دولة فاشلة يسهل زعزعة استقرارها عن طريق استعمال وكلاء محليين.

**سابعا: مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

يعتبر اختيار موضوع يصلح للدراسة العلمية والعملية، ويساهم في إثراء المعرفة الإنسانية من أصعب مراحل البحث العلمي، التي تواجه الباحث. وعموما ، حيث يمككنا تقسيم أسباب اختيارنا لموضوع هذه الدراسة الى قسمين : الأسباب الموضوعية المتعلقة بالموضوع، والأسباب الذاتية الخاصة المتعلقة بميول الباحث .

**1/ الأسباب الموضوعية:**

_ يعتبر موضوع الدراسة حيويا، إلى جانب قلة الدراسات التي سلطت الضوء عليه بشكل مباشر.

_الأهمية البالغة التي أصبحت تولى للحروب الحديثة، ومعرفة أساليبها وأدواتها.

_ التدفق الفائق للتكنولوجيا ومختلف صور القوة الناعمة وحضورها في عالمنا اليومي، وما احتلته من مكانة في حياتنا اليومية.

**2/ الأسباب الذاتية:**

_ الاهتمام الشخصي للباحث بالموضوع النابع من التعامل الكبير مع أدوات التكنولوجيا الحديثة، ومراقبة تداعياتها.

_ الرغبة العلمية في البحث في موضوع يستلزم جهدا أكاديميا محكما، يكون في مستوى الشهادة المحضرة.

_ الميول الشخصي للباحث لموضوعات الدراسات الأمنية والاستراتيجية.

ثامنا: الاطار النظري للدراسة:

- **النظرية الواقعية :**

تعتبر النظرية الواقعية الأساس لفهم أي نوع من التنافس والحروب نظرا لاعتمادها على مفاهيم تبرز سلوكيات الدول في النظام الدولي "كالقوة، المصلحة الوطنية، وتحصيل المكاسب المطلقة والنسبية"، تحتكم النظرية الواقعية إلى مفاهيم القوة والمصلحة والأمن بمفهومه الصلب، بحيث تنبع القيمة الأخلاقية للحرب عند الواقعية من كونها وسيلة لتحقيق المصالح العليا للدولة أو حماية أمنها القومي أو فرض ميزان قوى قوى يتماشى وتوجهاتها ضمن النسق الدولي، وعليه تعتبر النظرية الواقعية التي تفسر الصراعات والحروب من أنجع المقاربات التي يمكنها تفسير حروب الجيل الرابع وتأثيراتها.

- **نظرية الردع:**

تعتبر هذه النظرية من الأدوات التي تساعد على فهم وتحليل سلوكات الدول في أوقات الحرب أو أي نوع من أنواع الصراع، بحيث يعتبر الردع من الاستراتجيات العسكرية التي بدأت كنظرية ثم تحولت إلى ممارسة. وقد عرف كل من بول هات وبروس الردع على أنه محاولة من صناع القرار في الدولة لإجبار صناع القرار في الدولة الاخرى على التجاوب مع مطالب الاولى على أن تتمتع هذه الأخيرة بالمصداقية الكافية للتنفيذ.

- **نظرية الدور:**

تستخدم نظرية الدور من خلال مستويين في التحليل:

**المستوى الأول:** يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسية ككل.

**المستوى الثاني:** يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

**تاسعا: الإطار المنهجي للدراسة :**

سيتم استعمال العديد من المناهج لمعالجة موضوع هذه الدراسة، وذلك لكون المنهج الصحيح يقود لنتائج بحثية جيدة وعليه فقد تم اختيار المناهج التي تتناسب مع موضوع البحث والتي نجملها فيما يلي:

أ. **المنهج الوصفي :**

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي أداة ضرورية في أي بحث علمي، نظرا للمرونة التي يتميز بها فهو يشمل عدة مناهج أخرى ترافق الباحث في طريقه لتقصي الحقائق، ويتيه له إمكانية استخدامه والاستعانة به في مختلف المواضيع باختلاف مضامينها، حيث يساهم المنهج الوصفي بتحديد العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة ويلعب دورا كبيرا في تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال التعمق والتحليل، وبالنظر للميزات التي يوفرها هذا المنهج فانه لم يكن من الممكن الاستغناء عنه في دراسة موضوع حروب الجيل الرابع وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري بغية تحديد العلاقة التأثيرية بين متغيري الدراسة.

ب. **المنهج المقارن:**

يعتبر المنهج المقارن من الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من تقصي الحقائق العلمية بخصوص حالات معينة بغية الوصول إلى التعميم، ويتمثل في مجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث في سبيل معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه، والإختلاف في الظاهرة المدروسة، بهدف إيجاد تعميمات ميدانية عامة. يتم استنتاجها من السير المنتظم للظواهر محل الدراسة[1]، وسيتم استخدام هذا المنهج للمقارنة بين المفاهيم المختلفة وكذا المقارنة بين النماذج المختلفة للحروب، وكذا طبيعة تأثيرها على الدول.

ت. **منهج دراسة الحالة :**

يهدف الباحث من خلال اعتماده على منهج دراسة الحالة إلى جمع القدر اللازم من البيانات العلمية المتعلقة بوحدة معينة من مجموع منتظم كلي، وذلك بغرض التعمق في دراسة مرحلة معينة

[1] محمد سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي ، دار الكتب ، صنعاء ، ط3 ، 2019 ، ص 76 ، بتصرف .

من مراحل تطورها، أو تسليط الضوء على ظاهرة معينة في تلك الوحدة ضمن إطار زمني معين لتفسيرها وتحليلها ثم التنبؤ بمستقبلها[1]، وعليه فإن موضوع الدراسة يسلط الضوء على دراسة حالة الجزائر وبالضبط تأثير حروب الجيل الرابع على أمنها الوطني ، وذلك من خلال التعمق في دراسة كل جوانب هذا الموضوع في الإطار الزمني والمكاني المحدد للدراسة.

### 1. أدوات جمع البيانات:

لدراسة هذا الموضوع نعتمد على عدة أدوات لجمع البيانات والتي يمكن اجمالها في ما يلي:

أ. **الملاحظة** : لدراسة أي موضوع ننطلق من ملاحظة أهم العناصر التي تتعلق به وذلك بجمع بيانات أولية لتكوين تصور عام حول عناصر الموضوع.

ب. **المراجع العلمية والمصادر** : اعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع في جمع البيانات والمعلومات التي تخص الدراسة والتي تتمثل في: القواميس، الكتب، المجلات، التقارير، المذكرات والأطروحات العلمية....

## عاشرا : الإطار المفاهيمي للدراسة.

### 1- المفاهيم الأساسية:

**الأمن الوطني:**

يعرفه **فريدريك هارتمان** على أنه: " الأمن هو محصلة المصالح القومية للدولة"[2]، فالأمن الوطني هو حماية الدولة من كافة أنواع العدوان الخارجي كالتجسس، الترصد والتخريب والاستطلاع المعادي والإزعاج. بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والاستقرار والتعبير عن سيادتها أمام الأمم.

---

[1] فتحي إبراهيم محمد أحمد، **منهج البحث في إدارة الأعمال –إرشادات عامة للباحثين المبتدئين-** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،ط1 ، 2014 ، ص 26 .

[2] صخري محمد، **مفاهيم مصطلح الأمن الوطني**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على : https://politics-dz.com ، (2022/04/16).

**حروب الجيل الربع :**

حروب الجيل الرابع أو الحروب بالوكالة، أو الحروب اللامتكافئة أو اللامتناظرة أو حروب ما بعد الحداثة أو حروب اللاعنف. هي بعض المفردات التي راج تداولها منذ "ثورات الربيع العربي" في عام 2011م فهي ليست حروبا بين جيشين لدولتين تتواجهان في حيز جغرافي واضح المعالم، وإنما هي حروب تتميز بتعدد الجبهات وسيولتها، كما أنها تتميز بتعدد أطرافها، وبأن أطرافا أساسية فيها ليست حتى من الدول، وبأن أدواتها ليست عسكرية بالأساس إذ يتدخل فيها الحيز العسكري مع الأمني، ولاستخباراتي الجماهيري ، والحيز المحلي مع الإقليمي والدولي، كما أنها تجمع بين عناصر تكتيكات حرب العصابات والإرهاب والحرب التقليدية والقدرة على استغلال التكنولوجيا لإجراء العمليات[1].

**الدولة الفاشلة :**

تعرف الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثم تكون عاجزة على تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها، وعليه لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية.

هناك من يعرّف الدولة الفاشلة على أنها : الدولة غير القادرة تماما على المحافظة على نفسها بوصفها دولة-أمة، بسبب المشاكل الداخلية التي تهدد تماسكها والتي تفرض تحديات داخلية خطيرة على النظام السياسي.

**<u>إحدى عشر: هيكلة الدراسة:</u>**

لقد اعتمدنا في دراستنا للموضوع الموسوم ب **"تأثير حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري"** على تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية.

تم تخصيص الفصل الأول الموسوم ب"دراسة نظرية لحروب الجيل الرابع" كدراسة نظرية لماهية الحرب و تطور أجيالها، إضافة إلى التعريف بحروب الجيل الرابع و التطرق إلى آلياتها المختلفة وأهدافها.

[1] Artlli michael J. & dickro richard F. ( john 2008 )."fourth feneration operation: principle for the lang war, small wars and insurgencies, vol. 19, No. 2.P2026.

أما الفصل الثاني و الموسوم ب" **حروب الجيل الرابع و الأمن الوطني الجزائري**، فقد تم التطرق من خلاله إلى المدخل المفاهيمي للأمن الوطني الجزائري وذلك من خلال التعريف به و بأهم مستوياته مرتكزاته، اضافة الى التطرق لحروب الجيل الرابع كمصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري من خلال تحديد مكامن التهديد و آليات و مصادر التهديد.

أما الفصل الثالث و الموسوم ب" آليات مواجهة حروب الجيل الرابع (مقاربة شاملة) و ذلك من خلال التطرق الى الآليات الأمنية و العسكرية وكذا الآليات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية منها.

# الفصل الأول: دراسة نظرية لحروب الجيل الرابع.

تمهيد:

رافقت الحروب والصراعات الإنسان على مر العصور، إذ يرى العديد من علماء الاجتماع أن فكرة الحرب حتمية لا بد من حدوثها، وتراها كذلك العديد من نظريات العلاقات الدولية أنها حالة طبيعية نظرا لاختلاف إرادات وتوجهات الأفراد والدول أو الكيانات المشكلة للنظام العالمي، وفي أغلب الأحيان تتقاطع هذه الصراعات والتوجهات ليحدث الصدام أو الحرب، فتطورت الصراعات الفردية من الحروب القبلية إلى الدولية ثم حروب التحالفات، إلا أن المتتبع لمسار الحروب وتطورها عبر الزمن يجدها تتطور بالتطور الحاصل في الفكر الاستراتيجي والتقدم العلمي والتقني، وكذا حسب الغايات التي تستهدفها الحروب من جهة، و ومن جهة أخرى حسب الآليات والوسائل المستخدمة فيها.

تمّ تقسيم الحروب من طرف الباحثين في الفكر الاستراتيجي ودراسات العلاقات الدولية حسب تطور أساليها و أهدافها إلى أجيال متعددة، بدءا من أجيال الحروب التقليدية التي تكون بالمواجهة العسكرية المباشرة بين المتخاصمين، وتستخدم في استراتجياتها وتنفيذ خططها الوسائل العسكرية التقليدية البسيطة، ويضمها الباحثون في الأجيال من الأول إلى الثالث منها. إلى أجيال الحروب المعتمدة على التكتيكات المقتصدة للجهد العسكري و المادي و المالي، باستخدام مختلف الوسائل التقنية والعسكرية المتطورة، و الاستراتيجيات الهدامة لمختلف كيانات و مؤسسات الدول والمناطق المستهدفة، إذ تتعدى أهداف الأجيال المتأخرة من الحروب الجانب الأمني والعسكري إلى مختلف الجوانب الأخرى (السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية). و يعد الجانب الأبرز في هذه الحروب ابتداء من حروب الجيل الرابع اعتمادها على القوة الناعمة و الصلبة معا، و استغلال المعلومات بأشكال مختلفة لتحقيق أهداف متوسطة و بعيدة المدى.

هذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسين:

أين تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الحرب بصفة عامة كون أن حروب الجيل الرابع هي مجرد تطور لهذه الحروب، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لحروب الجيل الرابع وذلك من خلال التطرق إلى مفهومه إضافة لأهم الآليات و الوسائل المستخدمة فيه مع التطرق إلى أهم أهدافه.

## المبحث الأول: ماهية الحرب.

رافقت ظاهرة الحرب المجتمعات البشرية منذ بروزها، فهي تجسيد لخاصيتي التنافس والصراع التي تميز العلاقات بين الأمم والدول والجماعات المختلفة وغالبا ما ترجمت في شكل صدامات عنيفة تحكمها أهداف ومصالح متناقضة بين المتخاصمين، حيث يسعى كل منهم إلى فرض إرادته ومنطقه على حساب الآخر ولا يكون ذلك إلا من خلال الصدام وإثبات الذات وإكراه العدو.

### المطلب الأول: مفهوم الحرب

عرف **كلاوزفيتز** الحرب على أنها : "استمرار للسياسة بوسائل أخرى عنيفة تقضي باستخدام الاشتباك لبلوغ هدف السياسة"[1] .

حين تفشل الوسائل السلمية لتسوية الخلافات والمصالح المتناقضة بين المتخاصمين، يأتي دور الاشتباك والعنف المدمر لتجريد العدو من سلاحه لبلوغ الهدف السياسي الأسمى من وراء شن الحرب فتعتبر بهذا ظاهرة عقلانية ومنطقية حسب كلاوزفيتز.

ويعرف **سان تزو الحرب** " هي جهد جماعي لكل أفراد المجتمع ويمكن أن تحول بلاد بأكملها إلى أراضي يعمها الخراب والدمار"[2].

أما **ماوتسي تونغ** فقد أعطاها طابعا أكثر شمولا وتكاملا حين قال أنها أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية ، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة، وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات[3] .

ويذهب **لينين** ويعرفها على أساس أنها ذات طبيعة طبقية و بالتالي وجب التركيز على الطبقة التي تشن الحرب و تستمر في شنها[4] ، نظرا لكونها المسؤولية عن إنتاج هذا السلوك الصدامي العنيف والبحث في الأسباب الكامنة وراء تبنيها هذا الخيار لبلوغ أهدافها . تخلص هذه التعاريف في مجملها أن الحرب هي صدام عنيف يتضمن استخداما منظما للأسلحة من قبل الدول أو المجموعات الكبرى الأخرى ، بهدف كل طرف فيها إلى إفناء الطرف الآخر من خلال إنتاج أكبر قدر من الدمار الممكن لبلوغ الغاية السياسية العليا وهي كسب الحرب وفرض إرادة ومنطق المنتصر بعدها.

---

[1] كارل فون كلاوزفيتز، **عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1997)ص 120.

[2] سان تزو، **فن الحرب**، ت. أحمد نصيف، دار الكتاب العربي، 2010، ، ص73.

[3] منير شفيق، **الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008) ص17.

[4] المرجع نفسه، ص 17.

يمكننا أن نستخلص مما سبق أيضا أن الأهداف والمصالح الحيوية للدول هي التي تدفعها لشن الحروب أو الدخول فيها، وتسعى كل دولة إلى إضفاء الشرعية على ذلك بما يتماشى وتصوراتها ومصالحها الحيوية، فالحرب تأخذ شكلين أساسيين إما عادلة أو غير عادلة.

متى تكون الحرب عادلة ( **نظرية الحرب العادلة** ) : تعود جذور هذه النظرية إلى القرن الخامس واكتست طابعا دينيا مسيحيا وكان من أبرز روادها القديس أوغسطين الذي انطلق من فكرة مفادها أن المسيحي يمكن الدخول في الحرب فقط إذا ما كانت عادلة واعتبر ان معيار العدل هو رد الظلم أو استعادة الأمة ما سلب منها ، وأخذت بالتطور إلى أن خرجت عن الطابع الديني[1] .

تكمن أهمية هذه النظرية في تحديد أهم المعايير التي يجب أن تقوم عليها الحرب لتكون عادلة، خاصة وأن كل طرف في الحرب يدعي أن العدالة في صفه، كما أن الطابع العنيف للحرب ومخلفاتها أثارت نقاشات عديدة حول شرعيتها والمعايير المعتمدة لشنها، في هذا الصدد أشار **ديفيد فيشر** إلى أن الحرب تستمد شرعيتها إذا كانت متصلة بالأخلاق[2]، وقد بزر ذلك من خلال مجموعة من المعايير الضرورية والواجب توفرها لكي تكون الحرب عادلة وتتمثل فيما يلي :

-أن يكون الدخول في الحرب مرخصا من قبل سلطة مخولة ومختصة : فإعلان الحرب هو صلاحية السلطة السياسية العليا الموكلة بحماية الأرض والدفاع عن السكان والمصالح الحيوية للدولة أو هيئة دولية مختصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، ولا يمكن أن يؤول ذلك للأطراف الخاصة في شاكلة جماعات مسلحة أو عصابات تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة.

- أن يكون شن الحرب لنصرة قضية عادلة: وتتجسد العدالة هنا إذا توفرت مجموعة من الشروط المتمثلة في عدم الاستهداف المتعمد لغير المقاتلين ( المدنيين ) وكذا تناسب الضرر الناتج عن العمل العسكري مع المصلحة التي تتحقق من ذاك العمل، كما ترتبط العدالة أيضا بالقانون الدولي وإجراءات البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بالرد العسكري الأممي لأي تهديد أو خرق للسلام أو أي عمل من أعمال العدوان، إضافة إلى حالات الدفاع عن النفس ضد أي عدوان.

- توفر النية الحسنة: قد يترافق إعلان الحرب من قبل سلطة شرعية مع قضية عادلة غير أن غياب النية الحسنة وطغيان مظاهر الجشع والوحشية قد يبطل عدالة الحرب، فالتدخل الدولي في الكويت لوقف العدوان العراقي في حرب الخليج الثانية قد يفقد شرعيته إذا كان مصاحبا لأطماع في النفط

---

[1] دفيد فيشر، **الأخلاقيات و الحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي و العشرين**، ترجمة عمار عواد (الكويت: عالم المعرفة، 2014) ص 105.

[2] **المرجع نفسه**، ص 23.

الكويتي، والحال نفسه قد ينطبق على الغزو الأمريكي للعراق، أو حرب كوسوفو التي راح ضحيتها العديد من المدنيين من جراء غارات حلف الناتو الجوية التي مست المدنيين.

- أن تكون الحرب هي الملاذ الأخير: بحيث يكون اللجوء إلى القوة بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية لتحقيق الهدف السياسي للدولة، ولا يرتبط مفهوم الملاذ الأخير للحرب هنا بالتسلسل الزمني وإنما بالترتيب المنطقي للأولويات ووسائل تحقيق أهداف الدول.

توفر معيار التناسب بين الضرر المحتمل عن الحرب مع المصلحة المستهدفة من شنها: ويتمثل بضرورة حساب النتائج من شن الحرب من خلال تقويم مستمر أساسه الموازنة بين المصلحة القيمية والأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية، وتنجز مهمة التقييم على المستويين السياسي والاستراتيجي أي بين القيادة السياسية والعسكرية للخروج بالقرار الصحيح حول إمكانية شن الحرب من عدمها واستمرار التقييم أثناء المعارك العسكرية، غير أن هذا الشرط لاقي العديد من الانتقادات من الخبراء العسكريين والسياسيين نظرا لصعوبة التنبؤ بنتائج الحرب والغموض الذي يكتنف القادة العسكريين والعقبات غير المتوقعة التي تعترضهم أثناء الحرب أو ما أطلق عليها **كلاوزفيتز** ضبابية الحرب، فهي كلها عوامل تصعب من عملية التقويم المستمر للحرب.

وبالتالي فإن ما يعاب على هذه النظرية أنه من الصعب أن تتوافر الشروط المشار إليها سلفا مجتمعة في الحرب، وأن كل طرف يحاول أن يصوغ الحجج التي يراها مناسبة لإضفاء صفة العدالة على الحرب التي يخوضها، وحتى إذا ما توافرت المعايير المناسبة لشن الحرب فإنه من الصعب بما كان التحكم في الخسائر والدمار الناجم عن العمليات العسكرية وانتقاء الضربات كي لا تشمل غير المقاتلين[1].

[1] المرجع نفسه، ص109.

المطلب الثاني: تطور أجيال الحروب.

لقد رافقت الصراعات والحروب البشر منذ وجودهم على الأرض وامتدت عبر العصور وراح ضحيتها ملايين البشر، ثم ما لبثت أن تطورت إلى صراعات، تنافس وحروب بين الأمم والشعوب ولقد اختلفت وتطورت الحروب من جيل إلى أخر وذلك بتغيير طبيعة الجيوش المقاتلة والأسلحة وميادين القتال واستراتجيات وتكتيكات وخطط المواجهة، ويلعب كلّ من العلم والتطور التكنولوجي والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أدوارا أساسية في هذا الاختلاف والتطور،[1] وفقا للدراسات العسكرية فقد تم تقسيم الحروب إلى عدة أجيال.

1. حروب الجيل الأول.

هي تلك الحروب التي تتضمن صداما عنيفا بين جيشين نظاميين أو أكثر على أرض معركة واحدة وفي ميدان وزمان محدّدين متفق عليهما، حيث تأخذ طابع المواجهة العسكرية المباشرة بين الدول[2]، وهذا النوع من الحروب يعتمد على التكتيك المباشر في استخدام السلاح بصورة مباشرة مع إعطاء أهمية للعدد والكتلة وقوة النيران لإفناء الخصم على أرض المعركة[3]،

أما فيما يخص العمليات العسكرية المبتكرة في هذا الجيل فقد ظهرت مع فكرة تقسيم الجيوش إلى أرتال التي جاء بها نابليونبونابرت لإعطاء بعض المرونة وخفة الحركة للجيش أثناء المعركة بالاعتماد على الاستنزاف والمناورة.

2. حروب الجيل الثاني:

يتميز هذا النوع من الحروب بقوة النيران الكثيفة والمزاوجة بين المدفعية والمشاة[4]، و في هذا النوع من الحروب أصبح الهدف هو استنزاف العدو من خلال الاعتماد على العقيدة القتالية التي تنص على أن المدفعية تقهر و المشاة تحتل، حيث يظهر لنا أن هذا الجيل من الحروب متطور على سابقه ويكمن هذا التطور من خلال استخدام أكثر تنظيم للبنادق والرشاشات الآلية والمدرعات الثقيلة بدلا من حشد عدد كبير في ميدان المعركة، وهو ما نتج عنه اعتماد اكبر على قوة النيران

---

[1] فيكونتمونيجمري، **الحرب عبر التاريخ**، ترجمة فتحي عبد الله النمر، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة) 1971، ص12.

[2] أيس بوقيدر، **الحرب الالكترونية والقابلية للعطب: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية**، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021، ص45.

[3] محمود محمد علي، حروب **الجيل الرابع وجدل الأنا والأخر**، **مكتبة الوفاء الإسكندرية**، الطبعة الأولى 2019، ص5.

[4] جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، مقالة في مجلة: ص46 .

وبالتالي إحداث القدر الأكبر من الدمار. أما على الصعيد التكتيكي فقد أدي هذا التطور التكنولوجي إلى الاعتماد على الخنادق للاحتماء من النيران وابتكار الدفاعات الحصينة الثابتة المكونة من السلاك الشائكة والألغام وهو ما أفضى ضرورة للاختراق بالنيران[1]، كما تم التركيز على التعليمات والإجراءات والقواعد العسكرية، وإعطاء الأولوية في طاعة الأوامر عن الارتجال[2].

### 3. حروب الجيل الثالث:

قد عرف الجيل الثالث من الحروب تطورا، بفعل التقدّم التكنولوجي[3]، بالإضافة إلى التطور الحاصل في الفكر الاستراتيجي والعسكري في إدارة الحروب، وتطور البنى السياسية والاقتصادية والمجتمعية، والتي أحدثت نقالات هامة بين الأجيال[4]، حيث استخدم الجيش الألماني أساليب وتكتيكات وأسلحة قتال متطورة في ما يعرف بالحرب الخاطفة أو حرب البرق أو حرب المناورات، حيث اعتمد عقيدة قتالية قائمة على أساس السرعة وعنصر التشويش الذهني والمادي للعدو والمناورة لإرباك العدو[5]، عكس إستراتجية الاستنزاف التي طبقت في الجيلين الأول والثاني، ومن خصائص هذا النوع من الحروب أنه يركز على الوضع القتالي وحالة العدو والنتائج المرجوة، وقد ساهمت حروب الجيل الثالث في إفرازأفكار عسكرية جديدة مثل مبدأ اللامركزية ومبدأ الارتجال والمبادرة إلى الجيل الرابع.

### 4. حروب الجيل الرابع:

**الحروب اللاتماثلية وإفرازات الفكر الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.**

بعد الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الحربين العالميتين الأولى والثانية خلال مرحلة حروب الاستنزاف، اقتنعت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم جدوى الدخول في المواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة العدو، وبالتالي ذهبت إلى ضرورة إيجاد نمط جديد لإدارة الحروب وتفادي الصدام المباشر بين الدولة والدولة العدو، فقد سعت الإدارة الحربية الأمريكية إلى إيجاد وسائل واليات مبتكرة أقل تكّلفة وجهدا تعمل على زعزعة استقرار الدولة وتفتيتها من الداخل، ويكون ذلك عن طريق خلق الصراعات الإثنية بين أبناء الشعب الواحد وإثارة النعرات والبلطجة

---

[1] أنيس بوقيدر ، مرجع سابق، ص25.

[2] محمود محمد علي، مرجع سابق، ص5.

[3] أنيس بوقيدر، مرجع السابق، ص26.

[4] Thomas , X Hammes « **the Evolution of war : the fourth generation** » (washington : project on government oversight .defense and the national interest web site) availible through http://www.dnipogo.org/fcs/hammes.htm looked on 7/05/2022.

[5] مجدي كامل، مجدي كامل، حروب الجيل الرابع -الحرب بالوكالة - دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، 20162016، ص16.

الإعلامية بالإضافة إلى تحريض جماعات أو كيانات معادية للنظام السياسي للدول المستهدف بهدف إسقاطه وإقامة نظام سياسي موالي يخدم مصالحها.

يرّكز هذا النمط من الحروب على الحرب النفسية والحرب المعلوماتية بهدف استهداف مراكز العدو وإصابته بالشّلل الاستراتجي وجعله دولة فاشلة غير قادرة على تأدية وضيفتها الأمنية وحماية حدودها الجغرافية.

يتضمن هذا النوع الجديد من الحروب بتحقيق أهداف الحرب (إكراه العدو) دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة، باقتصاد في الجهد والقوات والأموال، بهدف تفتيت الدولة وزعزعة استقرارها.

## المبحث الثاني: ماهية حروب الجيل الرابع.

تعد حروب الجيل الرابع من المواضيع الحديثة والمطروحة بشدة على الساحتين الأكاديمية والعملية، حيث شهد الموضوع اهتمام المنظرين والخبراء والمفكرين الاستراتيجيين لكونه يشكّل سابقة لا مثيل لها وذلك من خلال التّغير المستمر في بنية النظام الدولي، خاصة في المجال الاستراتيجي والعسكري. وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال التطرق إلي مفهوم حروب الجيل الرابع و تطورها ومختلف خصائصها.

### المطلب الأول: مفهوم حروب الجيل الرابع.

اختلف الباحثون الدارسون في مجال العلوم العسكرية والإستراتجية في تحديد مفهوم دقيق لحروب الجيل الرابع وذلك لعدة أسباب:

1) اختلاف الزوايا ووجهات النظر حول هذا المفهوم.
2) بحث الظاهرة من جوانب مختلفة.
3) تنوع المدارس الفكرية التي ينتمي إليها الباحثين.
4) إنماء موضوع الدراسة إلي حقل العلوم السياسية الذي يكثر فيه الاختلاف.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم حروب الجيل الرابع – كما ذكرنا أنفا- فقد وردت العديد من التعريفات العلمية المتفق على ما تضمنته وما حوته من قواعد وعناصر لحروب الجيل الرابع، وهو ما سنركز على إبرازه عند إيراد هذه التعريفات.

تعتبر فكرة حروب الجيل الرابع فكرة ضاربة في أعماق التاريخ البشري فقد عبر عنها المفكر الصيني **"صان تزو"** قائلا: إنه من الصعب أن تدخل في حروب ضد قوة عسكرية أقوى بنفس الأسلحة المتناظرة، ومن ثم يجب البحث عن أساليب مختلفة لاستخدامها بهدف إلحاق الخسائر بالقوة الكبري، وفي رأيه يتمثل هذا الأسلوب في استهداف وحدة المجتمع حيث عندما يتم تحطيم التماسك الاجتماعي سيؤدي إلي تحطيم القوة العسكرية[1].

[1] زينب حسني عزالدين، أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي، دراسة حالة: تنظيم "الدولة الإسلامية" (2011_2016). المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط:https://democrati-cacde/?p=34525 (2022/05/01) 12:00

يطلق عليها " الحروب اللامتماثلة" أو "الحروب غير المتكافئة" والتي تعني وفقا لأنطونيو إيتسيفاريا- الأكاديمي الأمريكي- بأنها " تلك الحروب التي تعتمد على نوع من التمّرد التي تستخدم فيه القوات غير النظامية كل الوسائل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف إجبار العدو- الذي يمثل قوّة نظامية- على التخلي عن سياسته وأهدافه الإستراتجية"[1].

ولقد جاء تعريف حروب الجيل الرابع في الموسوعة السياسية على أنها " الحروب غير المتماثلة والتي لا تكون بين جيش وأخر ، ولا تتم عبر صدام مباشر بين دولة وأخرى، وتستخدم الدولة فيها كل الوسائل والأدوات المتاحة ضد الدولة العدو لإضعافها وإنهاكها، وإجبارها على تنفيذ إرادتها دون تحريك جندي واحد، وتستخدم فيها الإعلام، الإقتصاد والرأي العام وكل الأدوات المادية والمعنوية، وتستخدم حتى مواطني الدولة المستهدفة ضدها"[2].

كما عرّفها البروفسور **ماكس مانوارينغ** –**Max G Manwaring** الباحث في الإستراتجية العسكرية الأمريكية في ندوة ألقاها بمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي لسنة 2012م بأن "الحرب هي الإكراه، سواء غير قاتلة أو قاتلة كما اعتدناه في الماضي " فهذا النمط هو الجيل الجديد في الحرب، فيستخدم كل الوسائل المتاحة لخلق دولة ضعيفة، منهكة تستجيب للنفوذ الخارجي وكما أعقب كلامه" فإذا فعلت هذا بطريقة جيدة وببطء كافي " باستخدام مواطني الدولة العدو" فسيستيقظ عدوك ميتا"[3]

فحروب الجيل الرابع أدواتها نفسية أكثر منها عسكرية، حيث تستعمل إلي تغيير العقول والقلوب للشعوب في سبيل الحصول إلي الاحتلال المدني بديلاً عن التدخل العسكري في الدول المستهدفة، كما تستخدم في هذه الحروب القوة الناعمة إلي جانب قوة السلاح، ومن أشكال القوة الناعمة: التمرد، حرب العصابات، حرب السايبر الفضائي، والحصار الإقتصادي وغيرها.

من خلال التعارف السابقة يمكن استنتاج أن حروب الجيل الرابع لا تقتصر على المواجهة التقليدية بين الجيوش بل تتعدى إلي استخدام أساليب عديدة ومتنوعة تتمثل في:

---

[1] جاك جوزاف أوسي، **الحرب اللامتماثلة... الجيل الرابع من الحروب**، 2015، متاح على:http://www.islamdaily.org

[2] نقلا عن محمد بسيوني، حروب الجيل الرابع، السياسات التدخّلية لدعم منظمات المجتمع المدني، **مجلة السيّاسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، المجلد (54)، العدد 217، يوليو2019، ص2020.

[3] محاضرة ماكس مانوارينج، **"كيف يدير الغرب حروب اليوم...الجيل الرابع من الحروب"**، محاضرة أمريكية لقادة الجيوش الغربية في: https://www.youtube.com/watch?v=_mGToW_kJPc ، (2022/05/12) 14:00

- استخدام الضغوط المتاحة في الداخل: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعسكرية والتأثير فيها.[1]
- مهاجمة عقول صناع القرار.
- إفشال الدولة وزعزعتها من الداخل والانتقاص من سيادتها.
- تحطيم الإرادة السياسية.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا تعريف حروب الجيل الرابع على أنها: حروب تدار عن بعد وتنفذ في داخل الدول المستهدفة، وتعتمد على مجموعة من الآليات والوسائل (التكنولوجية، السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية) التي يتم بها إخضاع الدول وزعزعة استقرارها وتفتيتها من الداخل.

## المطلب الثاني: أدوات حروب الجيل الرابع

إن حروب الجيل الرابع هي حروب تستخدم أساليب متعددة، واليات مختلفة، بحسب المكان والزمان والظروف، لتحقيق غايات وأهداف مسطرة قد تكون مباشرة وأنية، أو غير مباشرة مستقبلية، ويمكن الجمع بين مختلف الآليات والوسائل كما يمكن الفصل في استخدامها، تماشيا مع الخطط المرسومة، لمسار هذا النوع من الحروب، وتحقيقا للأهداف التي تتنوع من سياسية، وعسكرية، واقتصادية، واجتماعية.

تعدّدت الأساليب والآليات التي تُستخدم في إدارة حروب الجيل الرابع، بعيدا عن المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيوش النظامية، بهدف إنهاك الدول المستهدفة واستنزافها بأقل تكلفة وجهد على جميع المستويات، وهو ما سيتضمنه هذا المطلب من خلال تناول مجموعة من الآليات.

### أولا: حروب التفتيت والتقسيم:

تعتبر فكرة التفتيت والتقسيم من الأفكار المهمة لضرب استقرار الدول وهو ما يجعلها، وسيلة من الوسائل المحورية، التي تقوم عليها حروب الجيل الرابع. إذ أن تقسيم الدول إلى دويلات وجزئيات صغيرة، يسمح بالسيطرة والهيمنة عليها بكل سهولة، ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغى، تستخدم الدول المستهدفة (بكسر الدال) العديد من المخططات والتكتيكات. ومن أبرزها نوريد ما يلي:

[1] مجدي كامل، مرجع سابق، ص20

أ. **هدم النسيج الاجتماعي والثقافي:**

لا يمكن لأي دولة أن تقوم إلا إذا توفرت على بناء اجتماعي محكّم، وتراث ثقافي يضمن بقاء النظام الاجتماعي الذي يحقق الوحدة والمصلحة الاجتماعية للدولة، ولذلك يعد هدم هذا البناء الاجتماعي والثقافي، من النقاط الأساسية التي يجب استهدافها وهدمها لزعزعة هذا النسيج وتفكيك الدولة المستهدفة من الداخل، وذلك بإطلاق الصراعات الطائفية، العرقية والعصبية بين أفراد الشعب الواحد، إذ تعمل هذه الصراعات على بث الشرخ العميق الذي يضرب وحدة الدول ومؤسساتها، لمصلحة ولاءات عشائرية وإثنية صغيرة ومتعددة، تكون بديلتا عن الولاء للدولة الواحدة، مما يسمح بتقسيمها وتجزئتها إلى دويلات صغيرة متصارعة منفصلة عن الدولة الأم.

ب. **الفوضى الخلاّقة:**

تعتبر من أبرز ما أنتجه الفكر الاستراتيجي الأمريكي، في التعامل مع القضايا الدولية خاصة في الشرق الأوسط، إذ جاء هذا المصطلح على تعبير مايكل ليدين –عضو البارز في معهد أمريكا أنتربرايز- من خلال تقديمه مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط، الذي يرتكز على مجموعة من الإصلاحات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية. وتعد نظرية الفوضى الخلاقة من النظريات الخطيرة والحساسة اتجاه العالم، إذ أنها تمثل أسلوبا جديدا لإدارة وتوجيه مصالح الدول الكبرى على الدول الضعيفة. ولقد نتج جراء التطبيق العملي لهذه النظرية العديد من الانقلابات العسكرية، والفوضى السياسية والاقتصادية، كما هو متمثل في ما حدث في حرب الخليج سنة1991م، وفي العراق، سوريا، مصر والسودان وغيرها من الدول.

وتقوم نظرية الفوضى الخلاقة على تطبيق مجموعة من الخطوات:

- **خلق الاختلالات الأمنية وإطالتها:**

وذلك من خلال إحداث حالة من عدم الاستقرار والصراعات المصحوبة بالدمار والقتل مما يجعل مجتمع الدولة المستهدفة، يعيش في حالة من اليأس والضغط النفسي وهو ما يتسبب في فوضى داخل المجتمع الذي ينقلب على النظام الحاكم والمطالبة بنظام جديد يضمن له حالة الاستقرار وهو ما توفره الدول العدو وفق ما يخدم مصالحها وأجنداتها، ومن خلال ذلك يكون قد تجسد مفهوم الفوضى الخلاقة من خلال عملية الهدم ثم البناء.

- **التغذية الإعلامية:**

يتم هذا التخطيط باستخدام وسائل الإعلام بكافة أنواعها لتهويل الرأي العام وتوجيهه عن طريق حملات إعلامية ممنهجة معادية للدول المستهدفة، من خلال التركيز على قضايا تسهم في خلق فوضى داخل المجتمع المستهدف، عن طريق الأخبار المغلوطة والإشاعات والبلطجة الإعلامية. كالدور الذي قامت به القناة الفضائية "المغاربية " في محاولة استغلال الأوضاع السياسية غداة الحراك الشعبي سنة 2019م بالجزائر.

**ت. أجهزة الاستخبارات:**

ترتكز حروب الجيل الرابع بصفة شديدة على الدور الاستخباراتي وتزداد أهميته كونه، يجنب الاشتباك العسكري المباشر لأن القضاء النهائي على العدو، في صورته المادية، لم يعد هدفا رئيسيا[1]، وإنما يتيح توفير أجهزة استخباراتية في الدولة العدو، من التغلغل داخلها بإحكام، وهو ما يمّكن من خلق توجهات سياسية وفكرية وعصبية تدعمها هذه الأجهزة للتحول إلى مجموعات مسلحة غير نظامية، كما هو الحال بالنسبة إلى " القاعدة وداعش" في الشرق الأوسط والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا. كما قد تعمل هذه الأجهزة الإستخباراتية على خلق انقلابات شعبية " حالة تركيا سنة 2007م" أو حتى الاختراق المتوغل إلى حد التدخل في تعيين المتحكمين في السلطة وصناع القرار. (مثلا حالة الانتخابات الأمريكية سنة 2016م). بالاعتماد على مختلف أنواع الاستخبار (الاستخبار البشري، الاستخبار الثقافي، الاستخبار التكنولوجي).

**ثانيا: حروب إفشال الدولة:**

فالدولة الفاشلة هي دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي[2].

أ. **ضرب البنية التحتية للدول:** تستهدف حروب الجيل الرابع تهديم البُنى التّحتية للدول، بمنهجية تعتمد على:

[1] Edward.P. Jamisson « **intelligence stratigy for fourth generation warefare** » (Pennsylvania : U.S. Army war college. 05/05/2022) pp.4.8.

[2] مجدي كامل، مرجع سابق،ص103.

- **هدم البنية الاقتصادية:**

يعتبر الاقتصاد العصب الذي تقوم عليه الدول، وبضربه يسهل اختراق الدول وإضعافها وإنهاكها، ويكون ذلك بخلق ثورة داخل البنية الاقتصادية من خلال عدم التحكم في الموارد المتاحة والاستغلال السيئ لها، وهو ما ينتجه عنه الفقر والفاقة الاجتماعية، ومنه تتمكن الدولة العدو من استغلال تلك الأوضاع الاقتصادية لجر هذه الدول نحو المديونية وإجبارها على تقديم التنازلات وإمضاء معاهدات، تخدم الدولة العدو، مما ينجم عن ذلك هدم الاقتصاد السائد، وإحلال مكانه اقتصاد لا يخضع إلى السلطة الحاكمة.

- **الإرهاب والحرب بالوكالة:**

تحدث **البروفوفيسور الأمريكي ماكس مايورينغ** max-maruring في محاضرة له أمام معهد الأمن القومي الإسرائيلي، شرح فيها أن عناصر حرب الجيل الرابع توم على أنها تتمثل في استثمار النشاط الإرهابي، ووجود قاعدة إرهابية متعددة الجنسيات، داخل الدولة المستهدفة، تمارس تكتيكات حرب العصابات. ذلك أن الإرهاب يقوم بشتى أنواع العنف على مؤسسات الدولة وشعبها، عن طريق نشر الفوضى والتدمير والهلع، ولذلك نجد الدول الكبرى تضع القواعد الإرهابية في إقليم الدول المستهدفة، مع تمويلها بطريقة خفية وغير مباشرة بحجج دينية، عرقية أو مطالب تارخية، لتستقبل وتنفذ الخطط الإرهابية الممنهجة لضرب أمن واستقرار الدولة المستهدفة[1].

فيعمل الإرهاب على إحداث واقع هَش في الدولة التي يحل بها، حيث يبدأ أولا بضرب الاستقرار الاجتماعي والأمني بتشتيت المجتمع عن طريق خلق صراعات سياسية وتقاتل على السلطة، مستخدما كل أساليب القوة الناعمة، لتغذية وتأجيج تلك الصراعات. ومما تجدر به الملاحظة أن رؤوس الإرهاب في الدول المستهدفة يتسللون عبر منظمات المجتمع المدني، أو كأعوان في سفارات بلدانهم، ومنهم تنطلق الشرارة الأولى لمختلف أنواع العنف بناء على أسباب متعددة سياسية، اجتماعية، اقتصادية .

- **الأسباب السياسية:**

انطلاقا من الدوافع السياسية يتمكن الارهاب من إيجاد مكان له في الدولة التي يستهدفها، إذ يعمل على إثارة المشاكل و القضايا ذات العلاقة المباشرة بطبيعة النظام السياسي والمعضلات التي لم يقو على حلها و التي تتوافق مع عدم الرضا عن النظام السياسي من قبل الشعوب، خاصة وإن كان وصول

[1] محاضرة ماكس مارونغ، المرجع نفسه.

هذا النظام إلى السلطة مشوبا في مصداقيته وشرعيته، فيتخذ الإرهاب ذلك ذريعة لجذب الرأي العام إلى الالتفات إلى مشكلات تهم جماعات عرقية متعددة، ليفتح الطريق بذلك لمباشرة أعمال العنف من باب السياسة، بغية الوصول إلى قرار سياسي بمعنى إرغام النظام السياسي القائم في الدولة أو جماعة سياسية داخلها على اتخاذ قرار أو الامتناع عن قرار يصب في مصلحتها لم يكن لها أن تتخلى عنه إلا بفعل الضغوطات التي يمارسها الارهاب بمختلف الأشكال و الوسائل.[1]

- **الأسباب الاقتصادية:**

مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية لها من الأهمية بمكان في التأثير على أمن و استقرار البلدان، لذلك يتخذ الارهاب من العوامل والظروف الاقتصادية فرصة لتحقيق أهدافه المعلنة والخفية ، فيستغل من جهة فقر المجتمعات واليأس السائد بين أبنائهم جراء الفقر والحرمان لتجنيد الشباب منهم و جعلهم قنابل موقوتة في وجه دولهم ، إذ أن للفقر تأثير حاد في الوسط الاقتصادي ، كما أن له دورا مهما في توجيه السلوكات الإجرامية للأفراد والجماعات، فحاجاتهم إلى المال تدفعهم إلى ارتكاب العنف و الجرائم . و من جهة أخرى يقوم الارهاب بتجنيد العناصر الفقيرة و شراء الذمم و المعلومات و اختراق الأجهزة الأمنية ، و من جهة ثالثة فإن الارهاب يضرب اقتصاد الدول ليضعفها بالاعتماد على تدمير المنشآت الصناعية والتجارية ومهاجمة المنشآت التي تعد مصدر دخل للدولة[2].

- **الأسباب الاجتماعية:**

إن كثيرا من القضايا الاجتماعية تكون عونا على انتشار الفكر المتطرف الذي يؤدي إلى تقبل فكرة الارهاب و الانخراط في الجماعات الإرهابية ومساندتها، إذ أن التفكك الاجتماعي يسمح بتشكل أطياف متطرفة الفكر و الرؤى نتيجة للفراغ الذهني[3]، والشعور بعدم الانتماء للبيئة التي يعيش فيها المتطرفون أو الذين يميلون للتطرف، والتطرف الاجتماعي يمثل دعامة أساسية لحلول الإرهاب، وهو يمثل الفتيل الذي تنطلق منه شرارة استشراء الإرهاب في منقطة ما. و لعل من أبرز الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى دعم الإرهاب و تكون سببا في حلوله ما يلي :

1. التفكك الاجتماعي نتيجة فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء أدوارها.

---

[1] برباش رتيبة، **الأمن و الإرهاب في المغرب العربي –مقاربة استراتيجيه-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر "3"، 2012 ، ص 24.

[2] جمال زايد هلال أبو عين، **الإرهاب و أحكام القانون الدولي**، عالم الكتب الحديث، 2009، ص45.

[3] عاطف عبد الفتاح عجوة، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، (المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض)، 1986.ص35.

2. فقدان العدالة الاجتماعية، ونقص فرص إثبات المكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات.
3. غياب التفاهم والحوار الديمقراطي بين مختلف أطياف المجتمع.
4. التدهور المعيشي وسوء الأوضاع الاجتماعية وانتشار الظواهر الاجتماعية الفتاكة (المخدرات،الجرائم، الانحلال الخلقي وتفكك العلاقات الاجتماعية، البطالة، الفراغ الفكري...).

وبشكل عام فإن المشاكل الاجتماعية على اختلاف أشكالها تبرز كأسباب مهمة في حدوث ظاهرة العنف وانتشار الإرهاب خاصة إذا كان المجتمع مكونا من أطياف متعددة من القوميات والأديان والطوائف ولا ينعم بالديمقراطية و الفرص الاجتماعية.

كما أنه قد استحدث نمط جديد من الإرهاب، يعرف بالدمى الإرهابية والتي تقوم أعمالها على عمليات وكمائن غير متوقعة، ضد قوات الأمن والمدنيين على السواء[1].

- **حرب المعلومات:**

تعتمد حروب الجيل الرابع بشكل كبير على ما يعرف بحرب المعلومات، إذ تستخدم الموارد المعلوماتية بطريقة الهجوم الحربي على الدولة أو الدول المستهدفة، وذلك بالاعتماد على شبكات المعلومات والأجهزة الالكترونية من أجل نشر الشائعات لأغراض التخويف أو الإرغام.إذ يتم استغلال ما يصل للمجتمع من معلومات بما يخدم زعزعة الثقة بين المجتمع ومؤسساته، لتمهد الطريق لنشر الفوضى وإنهاك قوة الدولة من الداخل، وتوجيه الرأي العام الداخلي لمواجهة مؤسسات دولته عن طريق التظاهر، الإضرابات، العصيان، خلق النعرات والصراعات.... الخ.

**المطلب الثالث: أهداف حروب الجيل الرابع:**

تتسع أهداف حروب الجيل الرابع، وذلك بالنظر لاختلاف التكتيكات و الظروف والمعطيات والوسائل المستخدمة فيها، لاختلاف الظروف، المعطيات من دولة لأخرى، ويأتي هذا الاتساع بارزا في الآثار التي تتركها خدمة لمصالح الدول التي تستخدم هذا النمط الجديد من الحروب.

ويمكننا أن نصنف هذه الأهداف منهجيا إلى: أهداف سياسية وأهداف عسكرية وأمنية، وأهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية.

[1] ليلى جبريل، حروب الجيل الرابع، على الموقع الالكتروني: في 2022/05/30، 00:20، www.mlazamty.com/fourth-generation-wars

- **الأهداف السياسية:**

تهدف حروب الجيل الرابع بالدرجة الأولى إلى ضرب الدول المستهدفة سياسيا، لتكون فريسة سهلة لتحقيق الأهداف التالي ذكرها في هذا المطلب، إذ تعمد الدول الكبرى إلى إحداث اهتزاز يمّس الدولة سياسيا من خلال، ضرب المنظومة القانونية والتشريعية وأجهزة القضاء للدولة المستهدفة، وذلك باستخدام المال الفاسد عن طريق الخونة، والجواسيس، وأصحاب المصالح الضيقة. وهذا ما يُحدث شرخا كبيرا بين مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى ضعف المنظومة السياسية المُستهدفة، هذا الضعف بدوره يحدث إخلالا بمبدأ الثقة والنزاهة في هذه المؤسسات والمنظومة السياسية برمتها. ويمكننا إبراز الأهداف السياسية لحروب الجيل الرابع في النقاط التالية:

1. إفشال الدول من الداخل وزعزعة استقرارها.
2. نشر الفوضى والفساد داخل مؤسسات السيادة السياسية (ضياع المؤسسات وخدماتها).
3. خلق الأزمات السياسية والتعديلات القانونية المستمرة.
4. تغييب الدولة وعرقلتها من التحكم في مؤسساتها ومشاريعها.
5. إنهاك قوة الدولة لإجبارها على تنفيذ ما تمليه الدول الكبرى، من خلال فرض واقع جديد يخدم مصالحها.[1]
6. خلق حالة من التعقيد السياسي للدولة المستهدفة، من خلال العمل على تغيير عقول صناع القرار.[2]
7. فرض واقع جديد على الأرض لخدمة مصالح العدو، وتجنب مشكلات ما بعد الحروب التقليدية مثل الروح العدائية بين الدول.

- **الأهداف العسكرية والأمنية:**

تسعى حروب الجيل الرابع إلى تحقيق العديد من الأهداف العسكرية والأمنية التي تمس من سيادة الدولة وأمنها عن طريق جعل الدولة المستهدفة دولة فاشلة غير قادرة على تأدية وضيفتها الأمنية وحماية حدودها الجغرافية. ومن بين الأهداف العسكرية والأمنية نبرز ما يلي:

---

[1] شيماء محمد محمد عرفه، حروب الجيل الرابع الآليات والأبعاد، **مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية**، العدد يناير2022، المجلد2، ص 348

[2] **المرجع نفسه**، ص349

1. تأجيج الصراعات بين القادة داخل المؤسسة العسكرية.
2. التحكم في الأسلحة.
3. هز ثقة الشعب في مؤسسته العسكرية.
4. خلق حالات من اللأمن و اللاإستقرار عن طريق الأزمات المفتعلة وانهيار أمني.
5. تُحقق حروب الجيل الرابع نفس الأهداف التي تحققها أنواع الحروب التقليدية الأخرى بتكلفة مادية وبشرية وجهد أقل.

**الأهداف الاقتصادية:**

يعتبر تحقيق التحكم الإقتصادي في اقتصادات الدول المستهدفة، أحد أبرز ما تسعى إليه حروب الجيل الرابع، ولعل أهم هذه الأهداف ما يلي:

1. تعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية.
2. تعطيل سبل الاستثمار، وخلق تبعية اقتصادية.
3. نشر ثقافة الاستهلاك بدل الإنتاج.
4. خلق دولة عاجزة عن تحقيق الحاجات والخدمات الضرورية ( اقتصاد هّش).

- **الأهداف الاجتماعية:**

إن إنهاك الدول اجتماعيا هو ما تسعى إليه حروب الجيل الرابع من خلال ضرب أعماق المجتمع في مقوماته وأعرافه وتقاليده، ولا يتحقق ذلك عن طريق تحقيق الأهداف الآتية:

1. ضرب الوحدة الاجتماعية للدولة وتماسكها.
2. إحداث حالة من الهلع والخوف والرعب بين أفراد الدول المستهدفة، عن طريق الحرب النفسية بالاعتماد على وسائل الإعلام، والتي تدار بشكل مكثف لإحداث هذا النوع من الخلل.
3. إفشال الدولة من خلال عمليات محددة تنفذ في الدول المستهدفة بخطوات يتم تنفيذها ببطء شديد باستخدام مواطني الدولة أنفسهم.
4. حرمان الأفراد من حقوقهم الاجتماعية ومنع سبل التواصل الثقافي بين أفراد المجتمع الواحد.
5. خلق الصراعات بين الأقليات الاثنية والعرقية والدينية والطائفية بين أفراد الشعب الواحد لضرب تماسكه ووحدته.

خلاصة الفصل الأول:

بناءا على ما سبق نجد أن حروب الجيل الرابع هو ذلك النوع من الحروب المعتمدة على التكتيكات المقتصدة للجهد العسكري والمادي والمالي، باستخدام مختلف الوسائل التقنية والعسكرية المتطورة، و الاستراتيجيات الهدامة لمختلف كيانات ومؤسسات الدول و المناطق المستهدفة.

ففي حروب الجيل الرابع يتراجع دور القوات المسلحة، ليحل مكانه قوات أخرى تستطيع إدارة مثل هذه الحروب عن بعد، يمكن القول أنها حرب بالوكالة و بالقيادة من خلف الكواليس تعمل على إسقاط الدولة المستهدفة دون حاجة إلى التدخل العسكري الخارجي المباشر، ولهذا فهي حروب أدواتها نفسية أكثر منها عسكرية فهي تسعى إلى تغيير العقول للشعوب في سبيل الوصول إلى الاحتلال المدني بديلا عن التدخل العسكري في الدولة المستهدفة.

بالتالي تتعدى أهدافها الجانب الأمني والعسكري إلى مختلف الجوانب الأخرى (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) وذلك باعتمادها على القوة الناعمة والصلبة معا، واستغلال المعلومات بأشكال مختلفة لتحقيق أهداف متوسطة و بعيدة المدى.

علاوة على أن هذا النوع من الحروب يقوم على إرغام العدو على تنفيد ارادتك أي حرب بالإكراه، والإكراه يقوم على مصادرة إرادة الخصم بغض النظر عن الوسائل والأساليب والأدوات المستخدمة في الوصول إلى النتيجة.

# الفصل الثاني: حروب الجيل الرابع و الأمن الوطني الجزائري

تمهيد

حروب الجيل الرابع لها تداعيات وتأثيرات متعددة على أمن الدول وهو ما يتطلب تحديد هذه التأثيرات على الأمن الوطني الجزائري من خلال دراسة مستويات الأمن وكيفية تأثرها بهذا النوع من الحروب، مع بيان مصادرها سواءً كانت متعلقة بالدول (دولاتية) أو غير دولاتية. كما يتطلب هذا تبيين السياسات الأمنية الجزائرية لمواجهة هذا النمط الجديد من الحروب إن على مستوى الدفاع الوطني، أو ما يتعلق بمكافحة الإرهاب كسياسات دفاعية، وكذا ما يتعلق بالسياسات والأساليب الوقائية لتحقيق التماسك المجتمعي والحفاظ على السلم والاستقرار الإجتماعي، أين سيتم شرح وتفصيل كل هذه النقاط.

## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الوطني الجزائري.

يعتبر الأمن موضوعا أساسيا في مجال الدراسات الأمنية والإستراتجية، التي صعدت في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

### المطلب الأول: تعريف الأمن القومي ومستوياته.

قبل التطرّق إلى مفهوم الأمن القومي لابد من تفكيك المصطلح بعرض تعريف للأمن، ثم التطرق إلى أهم تعريفات الأمن القومي وأهم مستوياته.

يعرف باري بوزان (Barry buzan) الأمن على أنه " العمل باستمرار على التحرير من التهديد (the poursuit of freedom from threat) ".[1]

ويعرفه أرنولد والفرز (Arnold wolfers)، بأن "الأمن في معناه الموضوعي، يقيس غياب التهديد ضد القيم المركزية، وفي معنى ذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضا للهجوم".[2]

أما في سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، لأن الدول في سعيها للأمن تكون في انسجام مع المجتمع، كما أنهما قد يتعارضان أحيانا. فأساس الأمن هو البقاء ولكنه يحتوي أيضا على مجموعة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود".[3]

وقد عرفه ريتشارد أولمان (Richard Ullman) سنة 1983 في مقال له بعنوان إعادة "تعريف الأمن redefining security " حاول إعادة وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه: " نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لدى حكومة دولة ما، أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات، شركات...) داخل الدولة". فيمكن القول أن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية، فحاول توسيع مفهوم التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدول فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات.

---

[1] Dario Batistella, theories des relations internationals, 2ème edition, France, Paris, presse des sciences politique, 2006, p461.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص12.

[3] عنتر، **المرجع نفسه**، ص14.

ومن خلال ما سبق نخلص إلى تعريف الأمن على أنه القدرة على الحفاظ على استقلال الدولة مع تلبية احتياجات المجتمع دون التعرض للتهديدات.

انطلاقا من التعريف السابق للأمن، يمكن القول بأنها البدايات الأولى لظهور مصطلح الأمن القومي ظهرت منذ بداية القرن السابع عشر، على الرغم من اختلاف الدارسين والباحثين بشأن المسألة التي شكلت نقطة التحول المفاهيمي كما يعرف اليوم، فمفهوم الأمن القومي متعلق بالأوضاع السائدة في النظام الدولي خلال مرحلة تاريخية معينة وإما للميولات الفكرية والأيديولوجية للباحثين والدارسين المهتمين بشأن الأمن القومي.[1]

يعرفه هيلغا هافندورن (Helga Haftendorn)، "الأمن القومي هو نتيجة مباشرة للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر".

بالنسبة بينيلوب هارتلاند تانبرغ (Penelope hartland thunberg): "الأمن القومي هو قدرة أمة على متابعة مصالحها بنجاح كما تراها في أي منطقة من العالم".

أما جيكومو ليتشياني ( Giacomo Luciani ) فيرى أن: " الأمن القومي هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي".

اتفق كل من فرانك تراجي ( Franck N ) وفرانك سيموني ( Franck Simonie ) أن: " الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو توفير الشروط الملائمة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين".[2]

عرفه هارولد لازويل ( Harold Dwight Lasswell) أنه " تحرر الدولة من الإملاءات الخارجية".

يشير مفهوم الأمن القومي في أحد تعريفاته إلى : " القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة".[3]

فالأمن القومي هو حماية الدولة من أي تهديد من شأنه أن يمس من أمنها واستقرارها.

---

[1] عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي أنموذجا-**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2018، ص23.

[2] عمار، **المرجع نفسه**، ص24.

[3] عبد المعطي زكي، **الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، فيفري 2016.

**المطلب الثاني: مستويات الأمن القومي.**

تتسم مستويات الأمن القومي بالتداخل والتقاطع فيما بينها، وذلك بس الطبيعة المركبة والمعقدة للتحولات التي حصلت في البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة والتي انعكست بدورها على مفهوم الأمن، فالأمن القومي مرتبط بمجموعة من المستويات الرئيسية كما تناوله باري بوزان في كتابه " الناس، الدولة والخوف".

**1- المستوى الأول: الفرد**

يرتبط هذا المستوى بالفرد حيث أن التحول في مفهوم الأمن من الناحية النظرية والذي كان يركز على الدولة فقط كفاعل وكإطار لتحليل، كرس الانتقال إلى جعل الفرد كذلك وحدة أساسية للتحليل، ما يعني عملية تأمين الفرد من جميع الأخطار التي تهدده والعمل على تحقيق حالة من الرفاه فيشعر منها بالاستقرار والطمأنينة نتيجة لعدم وجود تهديدات خارجية تهدد حياته.

قام بلاتز (Blatz) سنة 1966 بطرح مفهوم للأمن الفردي، حيث انطلق من فرضية مفادها أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة وجود أفراد آمنين، وهو الذي اعتبره تحديا لمفهوم أمن الدولة الذي يقتضي تحقق أمن كل المؤسسات والأجزاء، حيث رأى بأن مفهوم الأمن الإنساني جد شامل ويضم كافة العلاقات التي تربط الجماعات والمجتمعات ويمثل بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن وذلك من خلال قبول أشكال معينة من السلطة.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نعتبر أن أمن الفرد موضوع أساسي وهام عند دراسة الأمن كمفهوم عام، حيث تعمل الدولة على بلورة هذا المفهوم ( أمن الفرد ) خصوصا بعد العديد من التحولات التي حدثت في البيئة الدولية خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة،( العولمة، التكنولوجيا، الهجرة...).

**2- المستوى الثاني: مستوى الدولة.**

يقصد بهذا المستوى تأمين المجتمع من جميع الأخطار التي قد تمس من هويتهم أو ثقافتهم أو جميع المعتقدات التي يؤمن بها ويمكن تفسير ذلك من خلال رؤية أولي وايفر (Ole Waever)، التي أقر فيها بأنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز العديد من الظواهر العابرة للحدود كالعولمة، الصراعات

[1] خديجة عرفه محمد محمد أمين، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد 13، 2006، ص31.

والنزاعات داخل الدول، فإن ذلك شكل تهديد للمجتمع أكثر من الدولة، حيث ارتبط خوف الأفراد بمواضيع الهجرة غير الشرعية، الغزو الثقافي، ضياع القيم الثقافية.

يمكن ربط هذا المستوى بالهوية على عكس المستوى السابق (المستوى الفردي) المرتبط بالسيادة، حيث يؤكد باري بوزان (Barry Buzan) من خلال الأمن المجتمعي بأن المأزق الأمني المجتمعي يتمحور حول الهوية، وبقاء المجتمع مرتبط ببقاء الهوية وكل ما يهدد الهوية يعتبر قضية أمنية.

يعتبر الأمن المجتمعي بوصفه قطاعا من أمن الدولة أحد أهم المفاهيم المرجعية للأمن، فالأمن المجتمعي مهم في حد ذاته لأن الجماعات التي لا تملك دولة هي أيضا حقائق سياسية هامة وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها يكون لها أثر سياسي على حد تعبير " وايفر".[1]

نستنتج بأن هذا المستوى ( الأمن المجتمعي )، يرتبط أساسا بحماية الهوية المجتمعية من جهة ومن جهة أخرى حماية أمن المجتمع من الأخطار التي تهدده بشكل جماعي، حيث يبرز مفهوم الأمن المجتمعي كموضوع للدارسة والبحث من أجل تفكيك مفهوم الأمن القومي بمختلف أبعاده.

**المستوى الرابع: المستوى الدولي.**

نظرا للانتشار السريع للعولمة وما جاءت به من تهديدات فقد أصبحت القضايا الأمنية قضيا عالمية، تستوجب حلول عن طريق عقد اتفاقيات تعاون دولية، أين ازدادت حدة الترابط بين الأمن الإنساني والأمن العالمي، ما أدى إلى إعادة البحث في حلول عالمية لمواجهة التهديدات المحتملة. فالدولة لم يعد بإمكانها مواجهة الأخطار التي تهدد أمن الفرد والمجتمع، ما دفع الدول إلى التخلي عن الصراعات والنزاعات فيما بينها والسعي وراء تحقيق سياسات رشيدة من شأنها تحقيق التعاون والتكامل الأمني بهدف حماية الأفراد وأجيال المستقبل من أي خطر محتمل.[2]

نتيجة لمجموعة الأخطار التي تهدد الأمن العالمي، سعت الدول إلى ضرورة التوافق من أجل وضع سياسة أمنية موحدة للحد من الأخطار وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، فقد سعت اللجان الدولية كلجنة **بالم وبراند** ولجنة الحكم الراشد العالمي إلى إصدار تقارير تهدف في مجملها إلى حث الدول على الحد من ظاهرة السباق نحو التسلح والتأكيد على ضرورة الانسجام بين الفرد والبيئة وحماية حقوق أجيال المستقبل والبيئة من أخطار التلوث.

---

[1] قوجيلي سيد احمد، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، سنة2011)، ص127.

[2] سليم بلحاج، **مرجع نفسه**، ص 80.

يمكن القول أن مفهوم الأمن العالمي تعدى ذلك المفهوم الضيق وأصبح يمتد لمستويات أعلى كالنمو الإقتصادي، الانتقال السكاني والهجرة غير الشرعية وظهور العديد من الظواهر البيئية كالتغير المناخي، بالإضافة إلى تفشي الأمراض والعلل، كل هذه التهديدات بإمكانها أن تمس الأمن الدولي.

**المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الوطني الجزائري.**

تعتبر مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية كل المجالات التي لها علاقة مباشرة مع مقاربتي الأمن الإنساني والأمن الشامل بهدف حماية أمن الدولة واستقرارها من أي تهديد أمني، فقد قسمت ميادين هذه السياسة إلى:

**أولا: تأمين الدفاع الوطني:**

لا يمكن الفصل بين الدفاع الوطني والعقيدة العسكرية للدولة الجزائرية، رغم لأن الدفاع الوطني يشمل مختلف المجالات التي يمكن أن تكون في دولة قائمة ذات سيادة دولية وحكم داخلي قانوني، يحفظ لها سيادتها وتواجدها ويدافع عن مصالحها في المحافل الدولية، فالدفاع الوطني " هو تلك التشكيلة الاستراتجية الشاملة للدولة التي تهدف إلى المحافظة على الدوام وأمام كل أشكال التهديدات الداخلية والخارجية على حرية ممارسة النشاطات وإنجاز الأهداف السياسية وتحديد المساهمات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية والعسكرية ضمن هذا النمط"[1].

ومن هذا يتضح أن الدفاع الوطني وإن كان يشمل مجالات متعددة، بذلك تصبح كل تلك المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والسياسية، تعتمد على المحددين الأساسيين الذين يقوم عليهما مجال الصراع والتنافس، ويقصد بهذين المحددين: الحرب والاستراتيجيا وهو الأمر الذي يجعل الدفاع الوطني وثيقة الصلة بالمؤسسة العسكرية، والدفاع الوطني الجزائري منذ بداية تواجده كان على هذا النحو، مما جعل العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ترسم وفق المحددات والمعطيات والعوامل التاريخية والجيوبوليتكية والأيديولوجية التي ساهمت في بلورة وتشكيل الهوية والشخصية الجزائرية.

[1] نقلا عن: **الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني**، من أجل نقاش مواطني حول الدفاع الوطني، الجيش، الجزائر، العدد461، ديسمبر2001، ص6.

فمن الناحية التاريخية نجد أن مشروع الاحتلال الفرنسي لطمس ملامح وأبعاد الهوية الوطنية الجزائرية فشل بفعل ثورة التحرير، وبقي الشعب الجزائري متمسكا بهويته وبقي ثابت على أصوله ومبادئه، وبذلك تعد الثورة التحريرية أحد أهم الأسس التي تركز عليها العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال.[1]

وحينما نتبع بناء المشاهدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا بناء الدولة الجزائرية بما فيها العقيدة الأمنية والعسكرية، نجد أن عامل الثورة التحريرية كمعيار تاريخي له حصة واسعة في كل ذلك.

إضافة العوامل التاريخية تضاف العوامل الجيوبوليتكية للجزائر في تحديد وبناء العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر الجغرافي والاستراتجي، جعلها نقطة هامة في الربط بين أوروبا وإفريقيا، بالإضافة إلى كونها دولة متوسطية محورية، ذات مساحة واسعة وتعدد تضاريسي، فهذه المميزات الجغرافية جعلت للجزائر أهمية محورية جيوبوليتيكيا، وقد كان نتيجة هذا الموقع والتنوع الجغرافي أن الجزائر منكشفة على عدة جبهات، وهذا بالضرورة أدى إلى تداعيات على الأمن الوطني الجزائري.[2] ومن هذا المنطلق اتخذت صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية هذه العوامل الجيوبوليتكية بعين الاعتبار، وهو الأمر الذي نلمسه في بحث الجزائر عن معطيات وعوامل وعناصر جديدة تجعلها تتكيف وتتيقظ لتواكب التطورات الجارية إقليميا ودوليا.

كما يعد البعد الأيديولوجي من المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال، إذ نجد أن المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1989 أكدت على القيمة الكبيرة للاشتراكية المعادية للاستغلال والاستعمار وعدتها النظام الأيديولوجي الكفيل بتحقيق الاستقلال والقضاء على الاستغلال. إلا أنه ومع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وما صاحبها من تطورات داخلية كأحداث 5 أكتوبر 1988 وأخرى عالمية متعددة، قامت الجزائر بإعادة صياغة للبعض من مبادئ عقيدتها الأمنية لتواكب التطورات الجارية في العالم خاصة بعد الحرب الباردة.

---

[1] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الدولية، (جامعة محمد خير بسكرة،2015)، ص229.

[2] الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**، (دار هومة، الجزائر،2007،ج1،) ص121.ص129.

وفي الإطار الأيديولوجي نجد أن العقيدة الأمنية في الجزائر تبنت مناصرة حركات التحرر ومناصرة القضية الفلسطينية والمحافظة على الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية في المجهودات الداعمة للتنمية، كما أن العقيدة الأمنية الجزائرية تأكد رفضها التام لبناء قواعد عسكرية في أراضيها أو دخولها في تحالفات عسكرية بالرغم من سعيها في البروز كقوة اقليمية.[1]

يتضح لنا مما سبق أن العقيدة العسكرية للجزائر هي مجموعة من المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي لتسيير شؤون العمليات القتالية والتعبوية وكذا التنظيمية، كما هو مبين في الدستور الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرة التارخية والمعطيات الآنية والعوامل المستقبلية، وهذا يسمح للجيش الجزائري بانتهاج عقيدة تتيح له فرصة التعامل مع التغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، ونجد هذا واضحا في كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية الداخلية، حيث كان آخرها أحداث الهجزم الإرهابي على منطقة "تيقنتورين" سنة2013 وأحداث غرداية، بالإضافة إلى الحراك الشعبي سنة2019.

وحتى لا تأخذ قراءة هذه المعلومات عن العقيدة العسكرية للجيش الجزائري، مسارا يرتئيه الباحث نورد ما يدعمه القانون ويخوله لمؤسسة الجيش للقيام بمهامها الدفاعية والتنظيمية وكذا التنموية، إضافة لما جاء به التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 في نص المادة 29" يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشترك في عمليات حفظ السلم في الخارج"[2]، حيث أعطى صلاحيات لتدخل الجيش الوطني الشعبي في القضايا التي تمس من الأمن القومي للدولة واستقرارها.

**ثانيا :مكافحة الإرهاب:**

لقد عانت الجزائر كثيرا من ظاهرة الإرهاب وتصدت له وحدها في فترة التسعينات من القرن الماضي، وعرفت من خلال مواجهتها لهذه الظاهرة تضحيات جسيمة بغية الحفاظ على أمن الدولة الجزائرية.

[1] الطاهر بن خرف الله، **المرجع نفسه**، ص10،ص 11.

[2] **الدستور الجزائري**، 2020، المادة 29.

يعتبر الإرهاب من أخطر التهديدات الأمنية على الإطلاق، وهو يعتبر ( **حكما تقويميا أكثر منه تقريريا**)[1]، إذ يتيح النظر إليه بهذا الاعتبار تحديد مفهومه بدقة، فكل سلوك عنيف لا يعد عملا إرهابيا إلا إذا توفرت فيه جملة من المؤشرات التي تدل عليه وتضبط حدوده وفواصله في مقابل غير من أشكال العنف السياسي كالمقاومة والنضال من أجل التحرر وحق تقرير المصير. فالإرهاب تدل عليه عدة مؤشرات يمكن إبرازها في ما يلي:

- الإرهاب خطر عالمي.
- الإرهاب مهدد أمني عابر للأوطان.
- الإرهاب عنف منظم ومتعدد الوسائل.

وقد يعود السبب في الموقف الثابت للجزائر اتجاه الإرهاب سعيها المتواصل في مكافحته والمساعدة على ذلك إقليميا ودوليا، إلى تداعياتها التي خلفه في الجزائر والتي يمكن ذكر أهمها:

- الدعاية ونشر الرعب بين المواطنين.
- الاغتيالات النوعية.
- تدمير وتخريب المنشآت الحساسة.

وفي ضوء هذا يمكننا توضيح الإستراتجيا الجزائرية في مكافحة الإرهاب بربطها مع التطورات التي عرفتها ظاهرة الإرهاب في الجزائر، إذ نجد أنها تدرجت من استراتيجيا ذات بعد وطني حينما كان الإرهاب ذا امتداد وطني، إلى استراتيجيا عبر وطنية ودولية عندما أصبح الإرهاب دوليا.

1- الجزائر ومكافحة الإرهاب وطنيا: لقد اعتمدت الجزائر مع ظاهرة الإرهاب على المستوى الوطني مجموعة من الوسائل، تراوحت بين السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، استطاعت من خلالها مواجهة الجماعات الإرهابية والتغلب عليها، إذ سعت الجزائر في البداية إلى توظيف دبلوماسيتها التي تحركها وفق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي والأمن العالمي.[2]

---

[1] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية- المحددات،الميادين والتحديات**، المركز العربي للأبحاث وداراسة السياسات، (بيروت،ط1،2015)، ص148.

[2] يحي زوبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص18، بتصرف.

أ- قانون الرحمة: لقد تحولت المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى الحل السياسي الذي قدمه الرئيس( **اليامين زروال** ) سنة 1995، انطلقت هذه الاستراتجية بالحوار الفكري مع قيادات الجماعات الإرهابية باستخدام رجال المخابرات الجزائرية، وذلك بتقديم مجموعة من التحفيزات لعناصرها للعدول عن الأعمال الإجرامية والتخريبية،[1] وفي مجمله يهدف هذا القانون الموجب بالأمر الرئاسي رقم95-12 الصادر يوم 25 فيفري 1995 إلى جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي[2]:

- عزم السلطات في البلاد على اجتياز الجزائر مرحة دقيقة في تاريخها.
- العزم على إعادة السلم والاستقرار والأمن والنمو والإزدهار للمجتمع.
- فتح المجال أمام كل الجزائريين لبناء الوطن والتمسك بالقيم الوطنية.

ب- **الوئام المدني:** تعتبر سياسة الوئام المدني من أبرز السبل في استعادة الأمن في الوطن مع تأسيس تدابير خاصة لأجل توفير ملائمة للأشخاص الذين تورطوا في أعمال الإرهاب أو التخريب، حيث تسعى هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسوية النزاعات الداخلية بين الدولة والجماعات المسلحة بعد توقيف المسار الانتخابي في 92.[3]
- معالجة الأزمة الأمنية والسياسية واسترجاع الطمأنينة والاستقرار الأمن والسياسي عبر كل مناطق الوطن.
- منح فرصة للأشخاص الذين تورطوا في أعمال إرهابية وتخريبية الراغبين في العودة إلى أحضان المجتمع والإقلاع عن العنف.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع لتنفيذ هذه السياسة مجموعة من التدابير على غرار الإعفاء من المتابعة القضائية، تحقيق العقوبات، الوضع رهن الإرجاع ويقصد به تأجيل الحكم في المتابعة خلال فترة محدد تتراوح بين 3 سنوات و10 سنوات.

---

[1] عقبة وقازي، الإستراتجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد4، ديسمبر 2015،ص26.

[2] فاطمة وناس، **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص36.

[3] الأخضر عمر الدهيمي، **التجربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب**، ندوة دور المؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، قسم اللقاءات العلمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص229.

ولقد عرفت هذه السياسة ( الوئام المدني ) نجاحا وتأييدا شعبيا كبيرا بالنظر لما حققه من ايجابيات، مما جعل الدولة ترقيه إلى مستوى " المصالحة الوطنية " - سنتطرق إليها في العنصر الموالي- لإنهاء كل الملفات العالقة والتفرغ لمكافحة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها.

ت- **المصالحة الوطنية:**هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة والمتحاربة من أجل إلغاء عوائق الماضي واسمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والثقافية. فالمصالحة الوطنية تسعى نحو تحقيق التحول الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان، كما أنها تعد وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات بين الأشخاص والأطراف سلميا. -منطقة الشرق الأوسط-[1].

يقوم قانون المصالحة الوطنية على مجموعة من الأسس :

- عدم جواز متابعة أفراد الأمن: إذ حرص المشرع الجزائري على حماية أفراد الأمن والدفاع الوطني بسبب الأعمال المتصلة بالمأساة. وذلك بالنظر إلى أن التجاوزات التي قام بها بعض أعوان الدولة هي أعمال فردية لا يتحمل مسؤوليتها إلا أصحابها بالإضافة إلى أن محاربة الإرهاب مستمرة وحمايتهم تسهل من هذه العملية.
- الاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية: إذ خصصت إغراءات للذين ارتكبوا أفعال لها صلة بالمأساة الوطنية وشاركوا فيها أو حرضوا عليها وقاموا بتسليم أنفسهم للسلطات المعنية، وتمثل هذه الإغراءات في: ( انقضاء الدعوى العمومية، العفو، استبدال العقوبات أو تخفيضها).

**الثا: التماسك الاجتماعي:**

يعتبر المجتمع وما يحتويه من تنوع قيمي وثقافي وتارخي من أهم ما يحفظ تواجد الدول في ركة التواجد الإنساني عبر التاريخ، إذ أنه لا يمكن أن تقوم دولة من غير مجتمع. إلا أن هذا المجتمع كون خادما لمصالح دولته، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والمميزات التي تمكنه من أداء وره المنوط به، وكي لا يتم استغلاله من أطراف أخرى تهدف إلى محو كيان الدولة المنبثق فيها. ومن ذا المنطلق نجد أن الدولة الجزائرية عملت منذ وجودها على الحفاظ على الخصائص المميزة مجتمع الجزائري بالقدر نفسه، كما عملت على الدفاع الوطني الشامل وتسخير كل ما من شأنه أن وبه من مؤسسات وأفراد ووسائل، ومكافحة كل التهديدات الداخلية والخارجية كالإرهاب.

[1] اطمة وناس، مرجع سابق، ص10.

لقد عرفت الجزائر من خلال خبرتها وتجارها العديدة في مواجهتها لجملة من التحديات التي واجهتها في مسارها عبر الوجود منذ الوجود الوندالي إلى الاستعماز الفرنسي، أنه لا يمكن لها أن تفكر في الحفاظ على أمنها الوطني ما لم تخلق رابطة قوية بين مختلف الأطياف الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري، إذ أن تلك الروابط هي ما حافظ على صمود الجزائر أمام الاحتلال الفرنسي واستعادة السيادة الوطنية وهي نفسها التي أسهمت في تجاوز تحديات أمنية خطيرة تعرضت لها الجزائر مثل : الإنفلات الأمني في أكتوبر 1988[1]، العشرية السوداء، الربيع الأمزيغي سنة 2001 وحركات أبناء الجنوب، الربيع العربي 2011.

فلهذا نجد أن الحفاظ على مقومات المجتمع وخصائصه المختلفة ثقافيا وهوياتيا ومدنيا وسياسيا من بين أبرز ما عملت وتعمل عليه الدولة الجزائرية لأنه كما يرى مالك بن نبي " لو تحرك الناس وتحركت الأفكار والأشياء بشكل متناسق في مكان ما وزمان ما، فذلك الدليل على أن الحضارة قد بدأت، وأن تركيبها قد تم أولا في عالم الأشخاص، إذ يقوم الفرد كشخص بتحويل المميزات الحيوية التي تربطه بالفصيلة إلى مميزات اجتماعية تربطه بالمجتمع. إن الروابط الخاصة بعالم الأشخاص هي تتيح إيجاد العلاقات الضرورية بين الأفكار والأشياء في حركة المجتمع المنسق، والروابط بين الأشخاص هي روابط ثقافية، أي أنها روابط خاضعة لمعايير ثقافة معينة،.. وهو أنها في نفس الوقت جو عام ومجموعة من القواعد الأخلاقية والجمالية ...إلخ".[2] لذلك لا بد على كل دولة تسعى لحفظ الاستقرار والسلم داخلها أن تحقق أكبر قدر ممكن من السلم الاجتماعي الذي يقوم على" النشاط المنسق في المجتمع".[3] ولتحقيق التماسك والسلم الاجتماعيين عملت الدولة الجزائرية على ذلك من خلال مشاريع متنوعة ( سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ).

أ- **الجهود السياسية:** لقد سعت الجزائر بعد الاستقلال على توفير جو ملائم يمكنها من الحفاظ على امن الدولة الجزائرية المستقلة، ولم تبخس حق أي أحد ساهم في دفع الاستعمار ومقاومته، إذ أنه وحتى في مرحة الأحادية الحزبية نجد أن لكل منطقة ذات خصائص اجتماعية وثقافية معينة لها من يمثلها في الحزب، وفي نفس النهج سارت في مرحلة التعددية الحزبية حيث أتيحت الفرصة لكل من تتوفر فيه الشروط القانونية أن

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الاريثيرية**، (دار الجيل، بيروت،2004،ط1)، ص47.

[2] مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، ت عب الصابور شاهين، (دار الفكر، دمشق سوريا، 1984، ط1)، ص ص 27،28.

[3] مالك بن نبي، **المرجع نفسه**، ص30.

يشارك بأفكاره وأرائه السياسية عن طريق تشكيل وتأسيس أحزاب والمشاركة السياسية وغير من الحقوق السياسية.

ب- **الجهود الاقتصادية:** لقد تفطنت الدولة الجزائرية إلى أن الجانب الاقتصادي له دور بارز في التأثير على العلاقات والروابط الاجتماعية سواء كانت تلك العلاقات متعلقة بالسلطة أو بأفراد الشعب فيما بينهم، ولذلك نجد أن من السياسات المعززة للسلم الاجتماعي في الدولة الجزائرية مربوطة بشكل وثيق بهذا الجانب الحساس، إذ تقوم هذه السياسات بالأساس على ترقية حقوق العمال وتحسين أجورهم[1] وظروف عملهم، بالإضافة إلى تقديم امتيازات خاصة تتعلق بالمناسبات التي من شأنها حفظ الرابطة الاجتماعية وتعزيزها. كما أن الاقتصاد الجزائري نفسه قائم على دعم الدولة لشعبها " نظام اقتصادي اجتماعي " وهو ما يحفظ للفئات الهّشة تحصيلها للمواد التي تضمن لها عيشها، وفي ذات السياق تدعم قوانين العمل في الجزائر المستميرين الجزائريين مع إعطائهم الأولوية لكسب صفقات ومشاريع مع تأكيدها كذلك على إعطاء فرصة التوظيف للجزائريين قبل غيرهم.

ت- **الجهود الاجتماعية والثقافية:** تظهر مساعي الدولة الجزائرية في خدمة الجانب الاجتماعي والثقافي جليتا في مختلف ممارسات الحياة اليومية فضلا عن المناسبات الاجتماعية المتعددة، فلا تكاد تخلو مناسبة اجتماعية (وطنية ، دينية، ثقافية وعرقية) من تقديم التهاني من رئيس الجمهورية نفسه إلى كافة الشعب الجزائري في تلك المناسبات، مما يشعر الشعب الجزائري بامتلاكه لخصائص مميزة له عليه أن يعتز بها،ولا تخلو من احتفاءات تقوم بها المؤسسات الرسمية للدولة بهدف إعطائها طابعا وطنيا تنصهر فيه تلك الخصوصية لهذه المناسبات، ولا يتوقف الحد عند هذا بل يتعداه إلى فتح البرامج الثقافية والتعليمية التي تهتم بالتراث الجزائري من أجل توريثه للنشء باستخدام مؤسسات ومنشآت ثقافية مسخرة لهذا الشأن، إذ نجد أن جهود الدولة متواصلة وداعمة لكل ما من شأنه أن يحفظ الروابط الاجتماعية ويحسس المجتمع بالوحدة الوطنية ترابا، وهدفا، ومصيرا، ويرسخ العادات والتقاليد والأعراف والمبادئ التي سارت مع المجتمع الجزائري منذ وجوده. وإعطائه طابعا إعلاميا عن طريق إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص187.

بهدف الترويج لثقافة والهوية الجزائرية بمختلف تنوعاتها (عربية، أماز غية، مغاربة، إفريقية، متوسطية...).

## المبحث الثاني: حروب الجيل الرابع كمصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري

### المطلب الأول: مكامن تهديد حروب الجيل الرابع للأمن الوطني

يمكن حصر هذه التهديدات في مجموعة من المستويات أهمها:

**أولا: على مستوى النسيج المجتمعي** : و ذلك من خلال

**الانقسامات الاجتماعية وتفشي حالات الإحساس بانعدام الأمن**

إذ تعبر الانقسامات الاجتماعية عما يمكن أن يطاول المجتمع من القيام راحتي يزعزع روح الانتماء الوطني، بما يهدد أركان الدولة الوطنية المبنية أسسها على ضرورة تقديم الولاء إلى الوطن دون غيره من أشكال الولاءات الأخرى الممكن تشكلها، مهما تكن خصوصياتها ورمزيتها وامتداداتها، وهو ما تزداد احتمالات وقوعه في حالات المجتمعات القائمة على مقومات مختلفة ومنوعة تجمع بينها وحدة الدولة الوطنية التي تحتم على المجتمع العيش بتعدد مقوماته تحت سلطة سياسية واحدة. يمثل الانقسام الاجتماعي أقصى درجات التعبير عن رفض العيش في كنف الدولة الواحدة، وهو ما يسفر عن « التنكر للوحدة الوطنية التي يفترض أن تطغى على كل ما دونها من تنوعات قيمية في الدولة.

فإذا كان من المقبول تعدد المقومات الاجتماعية وتنوعها، مثل اختلاف الديانات واللغات والثقافات ... بين أبناء الوطن الواحد، يمثل الخطر حين يغذي هذا التعدد الخلاف القومي بدلا من أن يثري الهوية الوطنية؛ فمما يهدد الأمن الوطني، بل يمكن أن يهدد حتى بقاء الدول، هو الانقسام الاجتماعي؛ حيث لا أخطر من انقسام أفراد الوطن الواحد وتقوقعهم على ما يجمعهم من مقومات ضيقة وتقديم ولائهم إلى انتماءاتهم المبنية على الشعور بالانتماء إلى أصول متباينة، أو التحدث بلغات مختلفة، أو الاعتقاد بديانات متعددة على حساب ولائهم للوطن الذي من المفروض أن يسمو شعورهم بالانتماء إليه على أي إحساس آخر بالانتماء[1] .

**ارتدادات الانقسامات الاجتماعية:**

علاوة على تهديد أركان الدولة الوطنية وتفتيتها إلى جزيئات تتنافس على اقتسام إقليمها في ظل انتهاك حرمة قداسة سيادتها وسموها، انتشار الشعور بانعدام الأمن، وهو ما ركزت موسوعة أكسفورد للسياسات على اعتباره « مهددا خطرا وجب الاحتياط منه لتشكيله مهددا فعليا للأمن الوطني، ويرافق الشعور بانعدام الأمن حالات الاضطراب الاجتماعي والشعور بالقلق وعدم الأمان لدى

[1] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات- الميادين- التحديات، ( المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت مارس 2015، ص ص 159،160.

الأفراد وإن تعددت أسباب الإحساس بهذا الشعور؛ إذ قد يكون لأسباب الحروب والنزاعات، كما قد لا يعدو أن تكون مسبباته جرائم بسيطة وضعف السلطة المولجة - لسبب معين أو لآخر - بالتصدي لها، كربطها بالأوضاع الاجتماعية والنفسية، أو لتفادي فتح باب الاحتجاجات بسبب ضعف المؤسسات السياسية بمؤسساتها المتعددة المستويات ( المركزية والمحلية ) والأحزاب السياسية وفاعليات المجتمع المدني .

إذ تؤثر الانقسامات الاجتماعية اليوم في كثير من الدول التي بات التهديد يطاول أمنها بل حتى بقاءها على الخريطة السياسية؛ فما حدث وتكرر في السودان يمكن أن يستنسخ مع غيرهما، وباعتماد الأساليب نفسها مع غيرها من الأساليب. ولئن كان تعبير الانقسامات الاجتماعية يؤدي إلى بلورة طرح أقرب ما يكون إلى التحليل الماركسي، أصبح التعبير عن هذا المفهوم بحري بمصطلحات جديدة ظهرت على سطح أعمق الأزمات الأمنية والسياسية وأعقدها، ومن هذه المصطلحات الخطرة الدلالة: الطائفية كتعبير عن أكبر درجات الانقسام الاجتماعي والانفصام السياسي الذي قد يحدث في الدول وتهدد بناء عليه أركان الدولة ودعائمها، ولنا في ما حدث للعراق بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين المثال الأحسن لذلك[1] .

**ثانيا : على مستوى الأقليات والأخطار الطائفية**

لعل أول ما يذهب إليه الذهن حين سماع مصطلح " الأقلية هو " الأكثرية "، ذلك أنها مصطلح ينطوي على محدد عددي كمي، أي إن الأقلية جماعة بشرية الدين، أو تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من عدد من المتغيرات هي:

اللغة، أو الثقافة، أو السلالة عن الجماعات الفرعية من سكان دولة ما، والتي يشترك أفرادها بواحدة بواحد أو من جملة التعاريف الأخرى المقدمة في شأن الأقليات تعريف أنها تلك أكثر من المقومات الطبيعية كاللغة، أو الدين، أو العرق، أو القبيلة ... بما يميزهم الأغلبية العددية « الأكثرية » في الدولة، مما ينشأ عنه اختلاف في وضعهم الاجتماعي سلبا أو إيجابا على الأغلبية العددية » .

كما عرفها أحمد وهبان بأنها : « الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة، أو السمات الفيزيقية، أو اللغة، أو الدين، أو الثقافة ..... وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع،

[1] المرجع نفسه، ص 161.

كما يعاني كثير منها – بدرجات متفاوتة - من التميز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية »[1].

أما امحند برقوق، فيرى أنها « مجموعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها ومختلفة عن أغلبية السكان، سواء أكانت خصائص دينية، ثقافية، لغوية، أو عرقية، كما أن الأقلية ليس فقط في وضع الأقلية عدديا ولكن أيضا سياسيا، حيث لا تهيمن على النظام السياسي مع وجود درجة من التضامن بين أعضائها للدفاع عن هويتهم ». اتفقت التعاريف المقدمة وغيرها، مما لا يتسع المقام لتعداده، على اعتبار وجود أربعة معايير رئيسة يتحدد في ضوئها مفهوم الأقليات ويتبين وجودها :

- المعيار العددي الذي يجعل من القلة العددية الأساس للتفرقة والتميز

- التجانس المرجعي، بمعنى وجود مرجعية وقيم مشتركة معترف بها، حولها أفراد راد الأقلية كالدين، اللغة، الجنس ... إلخ .

- عدم التمكن السياسي الذي يظهر من خلال إقصائها عن التمثيل السياسي ، وتهميش كوادرها بما يحول دون تقلدها المناصب العليا والمسؤوليات في جهاز الدولة وإن أهلتها كفاءاتها لذلك .

- الاستقرار في رقعة جغرافية محددة ، بغض النظر عن مساحتها وموقعها[2] .

يكفي وجود الأقليات ليكون أمن الدول الوطني على المحك ، لما توفره هذه الأقليات من بيئة ملائمة للمطالبة بالانفصال والاستقلال ، وتمزيق النسيج الوطني متى ضعف الشعور بالانتماء الوطني .

يركز عدد كبير من الدراسات الاستشرافية الخاصة بمستقبل النزاعات الدولية وطبيعتها على أنواع من الأقليات تتغذى من مصادر قومية إثنية وأقلية، ويصعب، بل يستعصي حلها بسبب طابعها الخاص والمركب، ولا سيما بالنسبة إلى الدول المتعددة الأقليات؛ فـ « الأقليات التي تتغذى من المد والشعور القومي تشكل خطرا حقيقيا على الأمن الدولي ، لأن ذلك سيؤدي إلى تقسيم دول متعددة الإثنيات، وهو ما سيشكل مصدر تحد للسلم والأمن»، وهذا ما تشهد على صحته تجارب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصا ما انتهى إليه هذا القطب من استقلال أقاليم منه بدول قائمة بذاتها، وغياب أخرى تماما عن خريطة العالم السياسية. ورد تعريف الطائفية في الموسوعة السياسية بأنها : « نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو لا شك كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 161.

[2] منصور لخضاري، مرجع سابق ،ص ص 162،163.

الشخصية، وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية والتي يقوم فيها رجال الدين العمودية التي تشق وحدته وتماسكه، ويتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد بوظيفة الوسيط والحكم في آن معا اذ تتنوع المصادر والأطر المرجعية حين الحديث عن الطائفية؛ إذ يمكن الوقوف على تطور التجربة العربية عبر مختلف العصور الإسلامية، وما أنتجت في عصورها المتعددة، ولا سيما قبل نشأة الدولة الوطنية، وهو ما كان له الأثر من تنوع وتعايش بين مختلف الطوائف، كما يمكن استحضار التجربة الأوروبية بشكل أو بآخر في ازدياد الالتباس وتراكم الغموض في شأن مفهوم الطائفية وحقيقتها .

ولما كان أصل معناها اللغوي هو « طاف يطوف طواقها فهو طائف فإن البناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره، فإن هذا المفهوم في جوهره يعبر عن فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه، بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها ، لذلك اعتمد المصطلح للدلالة على وجود كيانات متعددة قليلة العدد ومختلفة في خصائصها ومحكوم عليها بالعيش والتعايش في كنف الدولة الوطنية نفسها ، وهو ما يحتم عليها ، ولو نظريا ، أن تترفع عما يفرقها من خصوصيات في إطار التعايش تحت سلطة سياسية واحدة، في مقابل أن تضمن هذه الأخيرة مراعاة خصوصيات طوائفها بما لا يمس وحدتها ومرجعياتها القومية، فتكون الدولة الوطنية بذلك الإطار الذي تذوب فيه وأمامه مقومات التفرقة كلها القائمة على الاختلاف .

إن التتبع التاريخي لظاهرة الطائفية على اختلاف بيئات وجودها ، عربية أكانت أم إسلامية أم أوروبية ، يدل على حقيقة تطورها بما كان يتماشى مع طبيعة حدود الدولة الوطنية، الأمر الذي جعل من هذا التعايش مهددا لأمنها ؛ حيث تطور مفهوم الطائفة من التعبير عن وجود عددي إلى مفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فلسفي أو عرقي أو مذهبي أو ديني ، لتعبر عن معنى مصطلح الفاعلية الخاصة بالأقلية العددية والمنفصلة عن فاعلية الأمة ، وبذلك أضحى الطائفة معبرا عن مفاهيم الملة والعرق والدين التي كانت سائدة قبل ذلك . واختلطت هذه المفاهيم كلها في بيئة متأزمة فكريا وسياسيا وثقافياء والإسلامية ( وما كان لها من آثار ؛ فأنتجت مفهوم « الطائفية » كتعبير عن حالة أزمة تعيشها المجتمعات العربية تهديدا الأمن الوطني .

إن ما يجعل من الطائفية، كتعبير حديث عن الانقسام الاجتماعي، فاعلا مهددا للأمن الوطني اليوم، هو ذلك التعبير الذي يتضمنه معناها وحقيقة تجذرها عن ولاء الفرد لخصوصيته الضيقة على حساب شعوره بالانتماء إلى الوطن ؛ فلئن استطاع الأوروبيون تجاوز هذه النظرة الضيقة إلى الأمور بعد تجربة مريرة مع الحروب والصراعات امتدت على طول قرون من الزمن، فإن الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية لا يزال يعاني الخطر الطائفي، وهذا ما أثبتته تجارب عدد كبير من

الدول العربية مثل لبنان والعراق والسودان، وتجارب غيرها من الدول الأفريقية مثل دول الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي، حيث يطغى الولاء للعشيرة والقبيلة على الشعور بالولاء للدولة الوطنية[1] .

**ثالثا: على مستوى علاقة المواطن بالسلطة من خلال موارد الدولة:**

ينعكس البؤس على حياة المواطنين اليومية ، ما من شأنه أن يزلزل الشعور بالمساواة والعدالة في التوزيع؛ فضعف التنمية بمختلف مستوياتها، الوطنية والمحلية وتعدد أنواعها السياسية والاقتصادية والبشرية ... وما يرافقها عادة من ضعف المؤسسات السياسية وهشاشة القنوات الاتصالية ، كثيرا ما يتسبب في حدوث هزات اجتماعية عنيفة بسبب ما تخلفه من إحساس باللامبالاة وانسداد الآفاق وغلق قنوات التعبير، وتبعا لذلك يصير اللجوء إلى العنف والتجمهر والاحتجاج أقصر السبل بل أوحدها للتعبير عن المعاناة وإيصال صداها. على مستوى آخر، يظهر ما تتطلع إليه الشعوب التي تعاني مخلفات التخلف وآثاره، إلى ما يتغنى به نظراؤها من الشعوب المتقدمة، وهو ما زاد من الإحساس بالغبن وزال معه التسليم بقدرية التخلف وحتميته، فصارت الشعوب المتخلفة تتطلع إلى غد أفضل يماثل ما تتمتع به الأمم المتقدمة من وفرة ورفاهية من دون المساس بخصوصياتها ومرجعياتها القيمية .

في زادت هذه الحركية السريعة النمو في التفاعل مع ذهنيات الشعوب المتخلفة التي آلت على نفسها أن تسعى إلى كسر القيود المفروضة عليها، وهو ما كان له آثار عكسية بسبب اصطدامها بطبيعة أنظمتها السياسية التسلطية ونظمها الاقتصادية والبيروقراطية، الأمر الذي أدخلها دوامات من العنف السياسي واللااستقرار المؤسساتي مع كل ما أنتجته من آثار جانبية نجمت عنها ظواهر ومظاهر اجتماعية جديدة باتت تهدد الأمن الوطني، كخدش « قداسة » الروح الوطنية والاعتزاز بالانتماء إليه ؛ فالتخلف من أشد أسباب العنف السياسي، وهو محرض مباشر لروح التمرد ونزعة الانفصال والكفر بثوابت الدولة الوطنية وسياساتها، وهو عامل مدمر للوطن من الداخل، ويبقى من أكثر الفواعل المهددة للأمن الوطني خطورة، بفعل حاضنة يمكنها أن تنتج أخطارا أخرى[2].

**ثانيا: بالنسبة للأمن القومي الجزائري للجزائر**

أفرز ثراء الجزائر السوسيو ثقافي تنوعا زاده تعدد خصوصيات الجزائريين ومنابعهم القيمية ، وهذا ما أبان وجود درجات من الاختلاف والتمايز ، كان من بعض ظواهر التعبير عنها ومظاهره اختلاف ألسنة الجزائريين واعتناء بعضهم بالحفاظ على ما يرمز إلى أصولهم من طريقة في اللباس والعمران

[1] منصور لخضاري، **المرجع نفسه**، ص ص 163-165.

[2] منصور لخضاري، **المرجع نفسه**، ص166.

والتنظيم الاجتماعي، وسعي بعضهم الآخر إلى المحافظة على العيش في الجغرافي الاصلي باعتباره البيئة الأمثل لإبراز خصوصيتهم التي لا تنتفي ولا تتعارض مع جزائريتهم وإحساسهم بانتمائهم الوطني ، لكن ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاحا ذا حدين؛ فكما أنه قد يكون مثريا للشخصية الوطنية، قد يكون محطما لها ومغذيا للتلاشي والتفكك ، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة إبراز هذه التمايزات واعتبارها رهانات أوجبت ضرورات تأمين التماسك الوطني إيلاءها الأهمية التي تستحق .

1- **التنوع اللغوي** تنوعت مقومات الهوية الوطنية الجزائرية بفعل رواسب التاريخ وتأثير الجعرافيا التي أوجدت الجزائر على الضفاف الجنوبية للمتوسط، والتخوم الشمالية للصحراء الأفريقية، وسبق أن بينت أوجه تأثيرها في تكوين الشخصية الوطنية الجزائرية. كان التنوع اللغوي من بين أبرز ما أفرزه تلاحم التاريخ بالجغرافيا، وكان أقرب إلى الإثراء منه إلى الإرباك والإفشال، الذي عبر عنه اعتزاز الجزائريين بجزائريتهم قبل اعتزازهم بأي انتماء أو مقوم آخر، وهذا ما لا يمكن، عند الإشارة إلى تناول أسبابه بالبحث، تجاوزه إلى دور ورواسب الحركة الوطنية المتوجة بالثورة التحريرية الكبرى، وما كان لها من أثر بالغ في غرس الاعتزاز والفخر الوطني في نفوس الجزائريين الفخورين بثورتهم وشهدائهم على اختلاف منابع مقوماتهم الشخصية.

إن القول بتعدد الغات يتعلق بالكثرة والتنوع، لأن استعمال الأفراد لغات مختلفة يؤدي إلى ظاهرة التعدد، وقد يكون التعدد بين لغات مختلفة[1]، كما يكون في لهجات متقاربة أو متباعدة[2].

ما كان اختلاف لغات الجزائريين وألسنتهم ليخفى على كل عارف بهم وملم بخصوصيات المجتمع الجزائري؛ ففضلا عما سبق بيانه حين جرى الحديث عن الأصول الأمازيغية للجزائريين ومسار احتكاكهم بالعرب الفاتحين، وما كان لذلك الالتحام من أثر في صلابة اتحادهم ضد الغزاة والمحتلين والاستعماريين، يشار إلى بعض الدراسات الأكاديمية المهتمة بإبراز الجوانب الكمية والإحصائية، لبيان الفوارق اللغوية في الجزائر، ومنها تعداد المعهد الأميركي « أس آي أل » ( S. I. L. Summer Institute of Linguistic ) في دراسة أجراها في عام 1996 عن التنوع اللغوي في الجزائر، وأشار إلى وجود 17 لغة متداولة، وهو ما يبقى فيه من النسبية ما يجدر التنبيه إليه بسبب احتساب الدراسة « لغة الصم البكم » كلغة من اللغات السبع عشرة، على اعتبار أنها لغة تضمن التواصل بين شريحة من المجتمع، على الرغم من جزائر لا تختص بها من دون غيرها من دول العالم لضمان التوا هذه الفئة من ذوي الحاجات الخاصة . المستعملة أجرت جامعة لافال الكندية في عام 2004 دراسة إحصائية أيضا للغات

[1] ميشال زكرياء، العقل واللغة في النظرية الألسنية التوليدية النحوية، **مجلة الثقافة النفسية**، العدد9، المجلد3، 1992، ص650.
[2] ميشال زكرياء، **المرجع نفسه**، ص157.

في الجزائر، وخلصت فيها إلى تعداد وجود نحو 42 لغة متداولة، وهو ما يشار إلى نسبيته أيضا لإدراجها لغات الجوالي الأجنبية المقيمة في الجزائر، بمن فيها رسميوها المقيمون، كأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي وعائلاتهم، والمتعاونين الاقتصاديين والعمال الأجانب ... كعينات شملها الإحصاء على الرغم من كونهم أجانب غير جزائريين ولغاتهم لا تعني المجتمع الجزائري، ومن، أمثلة ذلك إدراجها الإسبانية والصينية ... وهي اللغات التي لا يستعملها الجزائريون كوسيلة للتخاطب والتواصل في ما بينهم. أما في ما يتعلق باللغات المعلوم انتشارها وسط الجزائريين فيمكن الإشارة إلى بعض بيانات الدراسة الإحصائية المعدة في عام 2004 التي أشارت إلى وجود 5.221.280 نسمة ممن يتحدثون « لغة تمازيغت » بتنوعاتها اللسانية[1].

( القبائلية، الشاوية، الميزابية، الطارقية، الشنوية ) ، بما يمثل 16.15 في المئة من مجموع الجزائريين .ليس في وسع بحث رهان تعدد مقومات الهوية الوطنية في الجزائر أن يتجاوز الحوادث التي شهدتها منطقة القبائل في فترات زمنية متباعدة ( حوادث الربيع الأمازيغي في عام 1980 ؛ حوادث منطقة القبائل في عام 2001 ) ، وهي الحوادث التي كثيرا ما ارتبطت بمطالبة أهالي المنطقة بالاعتراف بلغة « تمازيغت » رسميا ، والسمو بها إلى مصاف اللغة الوطنية الرسمية والخروج بها من دائرة اللهجة المحلية الضيقة . يعود الكثير من الدراسات المهتمة بتتبع كرونولوجيا « حوادث منطقة القبائل » إلى :

- 3 آذار / مارس 1980 ، تاريخ منع مولود معمري من إلقاء محاضرة عن الأمازيغي في جامعة تيزي وزو ، فأثار حوادث جرى التواتر على تسميتها الأمازيغي » ( 93 ) ، وأحدثت السبق في طريقة الاحتجاج والمطالبة بترسيم « الربيع اتمازيغت » كلغة ذات دلالة قيمية . خلقت ما ليعود التصعيد إلى المنطقة في 18 نيسان / أبريل 2001 في ما تواتر على تسميته « الربيع الأسود » ، حين قامت احتجاجات في منطقة القبائل في عقب مقتل الشاب ماسينيسا قرموح في مقر فرقة الدرك الوطني لبني دوالة في ولاية تيزي وزو ، لتدخل المنطقة في سلسلة من الحوادث الدامية التي يربو على 127 قتيلا ، وأدت إلى إخلاء المنطقة من قوات الدرك الوطني كوجه من أوجه استرضاء السلطة للجموع الغاضبة التي انتظمت حول ما اصطلح على تسميته « العروش » التي ظهرت كبنية اجتماعية وسياسية تقليدية طرحت بديلا تمثيليا من المجتمعين السياسي والمدني القائمين في المنطقة ، الباحث هواري عدي : « لقد تأسست « العروش » في منطقة القبائل عندما عجزت الأحراب عن لعب دورها كأحزاب معارضة ، فعندما نغلق الحقل السياسي يتدخل الشارع في شكل أعمال شغب استثمر الكثير من العناوين

[1] منصور لخضاري، المرجع نفسه، ص 169.

الصحافية الفرنسية في « حوادث الربيع الأسود » لإعطائها بعدا هو أقرب ما يكون إلى تصويرها بالحرب الأهلية ، فتصدرت أكثر من شهرين الصفحات الأولى لجرائد لوموند ديبلوماتيك ولوفيغارو ولاكروا وتوقيل أوبزرفاتور وليبراسيون التي تنوعت عناوينها بين : « بوادر الحرب الأهلية ما » ، « الجزائر الطلاق مع الشبيبة » ؛ « تصعيد في القبائل » القبائل ينفضون ضد احتقار السلطة ).

لتنتهي الحوادث أخيرا إلى « دسترة الأمازيغية » في إثر تعديل الدستور في 10 نيسان / أبريل 2002 وإقرار المادة الثالثة مكرر منه أن « تمازيغت كذلك لغة وطنية ، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني ». مى يبقى من الأهمية الإشارة إلى التعايش اللغوي بين العربية والأمازيغية بتنوعاتها اللسانية ؛ إذ ساهم الأمازيغ ، بعد اعتناقهم الإسلام ، في نشر اللغة العربية بموازاة نشرهم الإسلام وشرح مصدريه : القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ومن الأعلام الممكن ذكرهم بسبب دورهم في ذلك الصدد محمد بن إبراهيم الوغلي ، خطيب جامع قصبة في بجاية ، والشيخ الطاهر الجزائري الوغلسي ومنصور المشاذلي من مشذالة بالبويرة ... كما أن كثيرين من المحاصرين المدافعين عن اللغة العربية والإسلام في الجزائر هم من أمازيغية ، منهم ، على سبيل المثال لا الحصر الراحل مولود قاسم ثابت بالقاسم الأعلام أصول أستاذ علم الاجتماع في جامعة اليون » الفرنسية « هواري علي لـ « الخبراء الجزار ستصبح صومالا آخر بعد عشر سنوات إذا ... الخير ( الجزائر ومحمد العربي ولد خليفة والشيخ الطاهر آيت علجت ... الأمر الذي يعزز اللحمة القائمة حقيقة القول بوجود بين أبناء الجزائر الذين انصهروا تاريخيا بعد اعتناقهم الإسلام في مجتمع واحد منوع اللغات متناغم العادات والتقاليد ، ويدحض كل دواعي وجود الفرقة بين الامازيغ وغيرهم من الجزائريين الذين يقتسمون في ما بينهم الإحساس بالانتماء إلى الوطن الواحد الذي وجد بينهم في الحقوق وساوى بينهم في الواجبات [1].

**ثالثا: على مستوى علاقة المواطن بالسلطة:**

ينعكس البؤس على حياة المواطنين اليومية، ما من شأنه أن يزلزل الشعور بالمساواة والعدالة في التوزيع؛ فضعف التنمية بمختلف مستوياتها، الوطنية والمحلية وتعدد أنواعها السياسية والاقتصادية والبشرية... وما يرافقها عادة من ضعف المؤسسات السياسية وهشاشة القنوات الاتصالية ، كثيرا ما يتسبب في حدوث هزات اجتماعية عنيفة بسبب ما تخلفه من إحساس باللامبالاة وانسداد الآفاق وغلق قنوات التعبير ، وتبعا لذلك يصير اللجوء إلى العنف والتجمهر والاحتجاج أقصر

[1] المرجع نفسه، ص ص 169-171.

السبل بل أوحدها للتعبير عن المعاناة وإيصال صداها. على مستوى آخر، يظهر ما تتطلع إليه الشعوب التي تعاني مخلفات التخلف وآثاره، إلى ما يتغنى به نظراؤها من الشعوب المتقدمة، وهو ما زاد من الإحساس بالغبن وزال معه التسليم بقدرية التخلف وحتميته، فصارت الشعوب المتخلفة تتطلع إلى غد أفضل يماثل ما تتمتع به الأمم المتقدمة من وفرة ورفاهية من دون المساس بخصوصياتها ومرجعياتها القيمية.

في زادت هذه الحركية السريعة النمو في التفاعل مع ذهنيات الشعوب المتخلفة التي آلت على نفسها أن تسعى إلى كسر القيود المفروضة عليها، وهو ما كان له آثار عكسية بسبب اصطدامها بطبيعة أنظمتها السياسية التسلطية ونظمها الاقتصادية والبيروقراطية، الأمر الذي أدخلها دوامات من العنف السياسي واللااستقرار المؤسساتي مع كل ما أنتجته من آثار جانبية نجمت عنها ظواهر ومظاهر اجتماعية جديدة باتت تهدد الأمن الوطني، كخدش « قداسة » الروح الوطنية والاعتزاز بالانتماء إليه؛ فالتخلف من أشد أسباب العنف السياسي، وهو محرض مباشر لروح التمرد ونزعة الانفصال والكفر بثوابت الدولة الوطنية وسياساتها، وهو عامل مدمر للوطن من الداخل، ويبقى من أكثر الفواعل المهددة للأمن الوطني خطورة، بفعل حاضنة يمكنها أن تنتج أخطارا أخرى[1].

**المطلب الثاني: آليات ومصادر التهديد.**

لا يمكننا القول عن أي ظاهرة أنها تمثل تهديدا يمس أمن وسلامة أي دولة ما، إلا بعد تتبع تأثيراتها و الوسائل التي تستخدمها والمسارات التي تنتهجها، إذ أن التهديدات ما هي إلا استغلال مُوجّهً لمجموعة من الوسائل والظروف في منطقة ما، في زمن معين وفق ظروف معينة، وإن جملة الوسائل التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري هي تابعة للتطورات التقنية والتكنولوجية الحاصلة في العالم، والتطورات السياسية والاقتصادية العالمية عموما والشرق أوسطية خصوصا، بالإضافة إلى الظروف الأمنية والاجتماعية للمنطقة العربية ودول الساحل الإفريقي، ونعني هنا أن الأمن الوطني الجزائري يواجه العديد من التحديات الأمنية سواء الدولاتية (كالدول العدوة) أو غير الدولاتية (المنظمات الإرهابية، الحركات الإنفصالية.).

**1- الحروب السبرانية Cyber war :**

[1] منصور لخضاري، **المرجع نفسه**، ص166.

أصبحت تهديدات الفضاء السيبراني تمس أمن الدول[1] بعدما كانت تتعلق تهديداتها بالأفراد فقط، بالنظر إلى الانتشار الواسع لمجالات استعمال هذا الفضاء، وكذا تنامي عدد النشطاء ضمن نطاقه، وتأتي تهديداتها بأشكال مختلفة:

- الجريمة الإلكترونيةCyber crime: أصبحت الجريمة الإلكترونية ذات انتشار واسع، وهي تشير إلى التجاوزات الحاصلة ضمن الفضاء السبراني والتي تحمل طابعا معلوماتيا، بحيث تعرف بأنها " المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات بدافع الجريمة أو بقصد إيذاء سمعة الضحية، أو أي أذى مادي أو نفسي للضحية بصفة مباشرة أو غي مباشرة، باستخدام شبكات الاتصال والمعلوماتية".[2]ومن هذا يتبين لنا أن الجريمة الإلكترونية شاملة لجميع المجالات ذات النطاق السبراني، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات دولية. والجزائر ليست بمنأى عن هذه التهديدات إذ سجلت الاحصاءات أن 27،28 مليون شخص من الشعب الجزائري من مستخدمي الأنترنت[3]، مما يعني أن ما نسبته 60،08% من إجمالي الشعب معرض لتهديدات الجريمة الإلكترونية.
- التجسس الإلكتروني: هو محاولة الوصول إلى المعلومات السرية التي يخفيها الطرف المستهدف[4]، عن طريق التنصت (حالة بيغاسيس ) ،بث معلومات المضللة، الاختراق دون اتصال، تقنية التحم في نظم التشغيل، تقنية اختراق البرمجيات وزراعة الفيروسات.[5]
- التهديدات ذات الطابع الأمني والعسكري:تستهدف البنى التحتية الحرجة للدولة عن طريق الهجمات الالترونية مما يسبب أعطابا يرافقها شلل في تأدية الوظائف والمهام الحساسة التي تضمن سير نشاطات مختلف هذه الدول مع إمكانية الحصول على معلومات عسكرية حساسة قد تستخدم ضد الدول المستهدفة.

---

[1] أنيس بوقيدر، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] أوس مجيد غالب العوادي، **الأمن المعلوماتي السبراني**، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، عدد 1، أغسطس2016، ص10.

[3] **تقرير موقع Datareportal**، نقلا عن الموقع الإلكتروني على الرابط: https://www.echoroukonline.com يوم 2022/05/18 على الساعة 18:00.

[4] أنيس بوقيدر، **مرجع سابق**، ص71.

[5] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **ما الذي كشفته ويكيليكس عن أساليب التجسس الإلكتروني المتقدمة؟** في: يوم2022/05/22، على الساعة 23:08. https://futureuae.com/arAE/mainpage/Item/2631

- الانترنت المظلم كمسرح لمختلف أنواع التهديدات الأمنية[1]: يعتبر هذا الفضاء مجالا رحبا للاستخدامات غير المشروعة نظرا لصعوبة المراقبة والتتبع فيه، إذ أنه يحتضن مختلف النشاطات الإجرامية كالسطو ، والإتجار بالأسلحة والممنوعات والبشر.

كل هذه التهديدات التي تنطوي تحت الحروب السبرانية هي تهديدات تمس بشكل مباشر الأمن الوطني الجزائري، بالنظر إلى الدور والمساحة التي تشغلها الانترنت ونشاطاتها في الجزائر.

2- **ارتدادات الحراك العربي:**

لقد عرفت المنطقة العربية ابتداء من أواخر سنة 2010 (17 ديسمبر 2010م) انطلاق شرارة لحركة واسعة من ثورات الشعوب العربية على أنظمة الحكم في بلدانها ( تونس، ليبيا، مصر، سوريا واليمن ) مطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.

حيث اختلف الباحثون في مجال العلوم السياسية في شان تأثر الجزائر بما يسمى ثورات الربيع العربي، فمنهم من يرى بأن الجزائر لم تتأثر بهذه الثورات إلا من حيث الشعور الحسي جراء الانتماء الإقليمي والثقافي لهذه المنطقة، أو بعض الاحتجاجات التي طالبت بإصلاحات اقتصادية واجتماعية (احتجاجات السكر والزيت)[2]، واحتجاجاتلم يحتضنها الشارع الجزائري (احتجاجات يوم السبت) التي لم تتجاوز المستوى الوزاري في مطلب المتظاهرين،[3] وقد عللوا موقفهم هذا بالتواجد القوي لشخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قدمها للدولة. و في المقابل يرى اتجاه آخر بأن الجزائر كانت عرضة لتأثيرات وارتدادات موجة الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني معللين ذلك بجملة من النشاطات الإرهابية على الحدود الجزائرية الليبية، حيث أتاح الانتشار الواسع وغير المتحكّم فيه للأسلحة في الأراضي الليبية بعد سقوط نظام القذافي وحدوث انفلات أمني، وحالة اللاإستقرار التي شهدتها الأراضي التونسية بالتزامن مع ذلك أتاح فرصة كبيرة للنشاطات الإرهابية على الحدود الجزائرية، توجت هذه الأخيرة باعتداءات في منطقة "تيقنتورين" ، وقد فتح هذا النشاط الإرهابي على الحدود الجزائرية الليبية باب التأهب والحيطة للدولة الجزائرية عموما وجيشها خصوصها وهو ما صرّح به الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلّف بالشؤون المغاربية

[1] أنيس بوقيدر، **مرجع سابق**، ص 72.

[2] لخضاري منصور، **مرجع سابق**، ص 220.

[3] عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير عن اسمرار احتكار السلطة للصواب؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 8.

والإفريقية عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربية اللندنية بقوله: نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة.[1]

وعلى العموم وما عايشناه من الواقع فإن للحراك العربي تأثيرات متفاوتة الشدة على كل بلدان المنطقة بما فيها الجزائر ويظهر ذلك من خلال اللاجئين وتأثر المبادلات الاقتصادية بين الجزائر ودول الربيع العربي.

أما ما يتعلق بالحركة الشعبية في الجزائر (22 فبراير 2019) فإنها لم تكن وطيدة الارتباط بأحداث الربيع العربي لأنها اتسمت بتنظيم محكم ووعي سياسي لدى الفرد الجزائري، مما جعل مؤسسات الدولة الجزائرية نفسها مرافقة لها بما في ذلك المؤسسة العسكرية، لأن سياقها لم يكن ينبئ عن عداء من الشعب لدولته.

3- مصادر التهديد الدّولاتية :

إن التهديدات التي تترصد الجزائر حكومة وشعبا تأتي في ظل الصراعات والنزاعات على الساحتين الإقليمية والدولية وهذا النوع من التهديدات تقف خلفه دول ذات سيادة تهدف إلى بسط نفوذها وتحقيق أهدافها ومن بين الدول التي تواجه معها الجزائر تحديات ورهانات جيوسياسية وأمنية نجد على سبيل المثال لا الحصر كل من فرنسا، اسبانيا، المغرب، إسرائيل.

حيث تواجه الجزائر العديد من التهديدات الإقليمية، إذ أصبحت منطقة الساحل ومنطقة شمال إفريقيا ميدان صراع لعديد الأطراف والدول، فالأزمة الليبية جلبت قوى للتصارع فيها ومن أجل أن تبسط هذه القوى نفوذها، فإنه لا بد لها من أن توسع تواجدها في المنطقة من خلال نشر قواتها وجنودها وجواسيسها وكل من يخدم مصالحها، إضافة إلى نفس التهديد المنجر على الأزمة المالية.

أرادت المغرب استرجاع أراضيها وحقها المزعوم من الجزائر بعد الاستقلال مباشرة والنظر في مسألة الحدود المشتركة كما كانت عليه من قبل، لكن تم رفض الأمر من قبل السلطات الجزائرية اللازمة التي كانت ترى أن إعادة النظر في معاهدة الحدود المشتركة التي وقعتها الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تملك

[1] لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر: من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص ص 17 18.

قيمة قانونية وليست اتفاق دولي فالجزائر واحد بحدودها البرية والبحرية والجوية غير قابلة للتجزئة، والتي شرعيتها من الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الافريقية، الأمر الذي جعل ملك المغرب يشن هجوم عسكري على الحدود الجزائرية ورد الجزائر عليه لتتسع المواجهات العسكرية بين جيشي البلدين وتشمل المدن والقرى.

كما أن خلفية التوتر الحدودي بين البلدين: ترجع جذورها إلى الفترة التي أرادت فيها المغرب أخذ أجزاء من الأراضي الجزائرية كتندوف وبشار وأجزاء أخرى من شمال دولة السنغال، ومالي والصحراء الغربية على أساس الإنتماء والولاء الديني الذي كانت تعتبره المغرب حق تاريخي يعود لفترة ما قبل الاستعمار.

**4- مصادر التهديد غير الدّولاتية:**

ظهرت العديد من التهديدات الأمنية الجديدة المواكبة للتحولات السارية على البيئة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد تغير نمط التهديد الكلاسيكي المتعلق بنزاعات الحدود والصراعات بين الأقليات، فاتسع مفهوم هذه الأخيرة ليواكب التطور التكنولوجي والتقني وما أفرزته العولمة من سرعة في انتشار وتفاقم لهذا الطابع اللاتماثلي من التهديدات وصعوبة تشخيصه وضبطه سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهذا لما لها من تداعيات على الأمن القومي الجزائري بجميع مستوياته وأبعاده، إذ نجد أن الجزائر تتوسط مجموعة من بؤر التوتر على المنطقة المغاربية (ليبا، تونس،المغرب والصحراء الغربية..) إضافة إلى منطقة الساحل الإفريقي وما تفرزه من تهديدات على الأمن القومي الجزائري، وتتمثل هذه الأخير في ظاهرة الإرهاب من خلال نشاطاته العابرة لإقليم الدول المجاورة (تنظيم القاعدة)، والجريمة المنظمة بجميع أنواعها كتهريب السلع المحظورة دوليا من وإلى تونس، والإتجار بالبشر في الحدود المالية الجزائر والأسلحة على الحدود الليبية الجزائرية، إضافة إلى ذلك تهريب القنب الهندي ومادة المازوت من وإلى المغرب، إلى جانب الهجرة غير الشرعية التي تأثر بشكل مباشر على أمن الدولة الجزائرية، حيث تعتبر إفريقيا مصدرا للهجرة غير الشرعية[1] نحو أوروبا مرورا بالجزائر كمنطقة مستهدفة بصفة مؤقتة و عبور نحو أروبا، وبالتالي فكل هذه التهديدات تجعل الدولة الجزائرية وأمنها القومي تحت طائلة التهديد بحكم الجوار والتماس المباشر مع هذه الدول الهشّة أمنيا وماتفرزه من ارتدادات على البيئتين الإقليمية والدولية.

[1] عادل جارش، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري**، المركز الديمقراطي العربي، 2015، ص4.

فقد أثرت الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري، أين يمكن حصر ذلك في عاملين أساسين: الأول مباشر وتجسد في حشر الجزائر في صراعاتهم القبلية والداخلية، والثاني غير مباشرة ويتمثل في انعكاسات الأزمة على منطقة الساحل الإفريقي وهذا ما أدي إلى محاولة زعزعة أمن واستقرار الجزائر[1].

وشهدت كذلك دولة مالي انطلاقا من استقلالها نوعا من اللاّتوافق بين الشمال والجنوب وذلك راجع لتشكيل دولتها إلى مجموعة من القبائل إذ لم تستطع هذه الأخيرة منح الولاء الوطني وهذا ما أثر سلبا على الأمن الوطني للدولة، مم أجبر الجزائر على التدخل للسيطرة على الوضع وحل الأزمة لتجنب انعكاسات على الأمن القومي الجزائري[2]، إذ يختلف البناء الاجتماعي في مالي عن بلدان الساحل الإفريقي إذ يقوم على النسيج القبلي وذلك من مخلفات الاستعمار لتنمية الشعور بالاغتراب الوطني.

تعمل حروب الجيل الرابع على دعم الحركات الارهابية والحركات الانفصالية كحركة الماك MAK، وحركة رشاد RACHED بهدف خلق صراعات بين أبناء الشعب الواحد من أجل المطالبة بالانفصال لضرب استقرار الدولة وزعزعة استقرارها.

[1] قوي بوحنية، **الاستراجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص8.

[2] مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: تسوية دبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، **المجلة السياسية للدراساة السياسية**، العدد2، 2014، ص12.

**خلاصة الفصل الثاني:**

الأمن القومي هو حماية الدولة من أي تهديد أو خطر من شأنه أن يمس أمنها واستقرارها على مستويات متعددة (فرد، دولة، نظام دولي). وعلى هذا الأساس فإن حروب الجيل الرابع تستخدم جملة من الأدوات والوسائل التي تتناسب مع اهدافها. والجزائر مهددة بجملة من هذه الوسائل بالنظر لما تشهده حدودها من لااستقرار وفوضى جراء الأزمات (مالي، ليبيا، المغرب...)، تدعمها جهات دولية أو غير دولية.

# الفصل الثالث: آليات مواجهة حروب الجيل الرابع. (مقاربة شاملة)

تمهيد:

يمكن إدراج حروب الجيل الرابع وما تحمله في طياتها من استراتيجيات تفكيكية ضمن مصادر التهديد الجديدة ذات الطابع اللاتماثلي، وعلية فقد كان لزاما على الجيش الجزائري مواكبة هذا المعطى وتكييف عقيدته القتالية وفق ما يقتضيه هذا النوع الجديد من التهديدات، ورصد مقاربة دفاعية شاملة لمواجهتها تأخذ في عين الاعتبار الجوانب الأمنية العسكرية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد عملت الدولة الجزائرية على وضع آليات أمنية وعسكرية انطلاقا من تكييف العقيدة القتالية للجيش الجزائري مع طبيعة التهديدات الجديدة، بالإضافة إلى قد اتفاقيات تعاونية أمنية والتنسيق العملياتي مع دول الجوار في ايطار التعاون الأمني الدولي. بالإضافة إلى التطرق لأهم الآليات الاجتماعية والثقافية وذلك من خلال تقوية النسيج الاجتماعي و توطيد علاقة المواطن بالسلطة عبر آليات سياسية واقتصادية واجتماعية.

## المبحث الأول: الآليات الأمنية والعسكرية.

تختلف التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها الدول بالاختلاف نوعها مواكبة للتطورات التكنولوجية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية، لذلك نجد أن الدول في سيرورة مستمرة بهدف الحفاظ على أمنها واستقرارها بإجراء تعديلات وتطويرات تتناسب وما يواجهها، وفي هذا المبحث نود تسليط الضوء على مدى تكييف العقيدة القتالية للجيش الجزائري كآلية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إضافة إلى عملية التنسيق مع دول الجوار للتحقيق الأمن والاستقرار سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي.

### المطلب الأول: تكييف العقيدة القتالية للجيش مع طبيعة التهديدات الجديدة.

إن تطور التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية للأمن الوطني الجزائري يفرض على صناع القرار التوجه مباشرة نحو مصدر التهديد والقضاء عليه، أو إبطال مفعوله أو توجيهه ضد صاحبه، وهذا يلزمه جهد جاد في سبيل تطوير الإستراتجية الأمنية. ولقد ظهرت بعض هذه الجهود جراء التهديدات الأمنية على طول الحدود الجزائرية والدول المجاورة لها، فقد تخلت الجزائر عن مبدأ كانت تعده من ثوابت سياستها الخارجية والمتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ جاء في التعديل الدستوري الأخير (ديسمبر 2020) في نص المادة 91 منه مايلي: " يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي يخولها إياه في الدستور بالسلطات والصلاحيات الآتية: ... هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني.. يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلب ثلثي(3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"[1]، إذ أن التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط والساحل الإفريقي أبانت عن ضرورة كبح انتشار التهديد من منبعه، كما أنها أفرزت رؤية جديدة تتعلق بإدارة الصراعات والأزمات على المستوى الإقليمي والدولي بهدف حماية المصلحة العليا للدولة الجزائرية. إذ تضمن الدستور الجديد الذي يتيح للجزائر المشاركة في عمليات إحلال واستعادة السلام في منطقة الساحل الإفريقي والدول المغاربية في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المعنية، وتنسحب كلمة "المعنية"، على الحكومات

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 88 لسنة 2020، الباب الثالث، الفصل الأول، المادة 91، ص21.

الشرعية المعترف بها دوليا، باقتراح من رئيس الجمهورية والحصول على موافقة البرلمان –كما بين في النص القانوني أعلاه.

كانت الحالة الأمنية في كل من مالي وليبيا في حاجة ماسة لمشاركة عسكرية جزائرية، سواء لإحلال السلام والمساعدة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية أو التفاهمات المحلية، بما يعود أيضا بالأمن على الحدود الجزائرية من جهة أو دعم الحكومات المركزية لمواجهة توترات دولية، أو من صنع أطراف خارجية تدفع بدول الجوار الجزائري إلى تفاقم الأزمة الداخلية، ومنذ هجوم حلف النيتو على ليبيا في 2011 وإسقاط حكم القذافي، وهجومات التنظيمات وسيطرتها على مدن شمال مالي، ثم إطلاق فرنسا لعمليات عسكرية شمال مالي، قرب الحدود مع الجزائر لملاحقة الإرهابيين، تصاعدت الأصوات السياسية من خبراء في الشؤون الإستراتجية إذ اعتبروا أن اسمرار الجيش الجزائري داخل مربع العقيدة الدفاعية والتزام الجزائر بمبدأ عدم إرسال الجيش للقتال لدعم حكومات دول الجوار، والمساعدة في إحلال السلام، كل ذلك فوت على الجزائر مصالح استراتجية كبيرة من جهة وغيبها عن منطقتها الحيوية من جهة أخرى ودفع هذه الدول إلى فتح الباب لقوى بعيدة للدخول إلى المنطقة، ويعتقد أن تؤدي هذه الرخصة الدستورية الجديدة إلى تغيير لافت في السياسة الإقليمية للجزائر، والتي ظلت حبيسة داخل مربع عدم التدخل العسكري في دول المنطقة، بما يؤدي إلى تغيير في موازين القوى في المنطقة من جهة، وتبدل أدوات تفعيل الموقف والثقل الجزائري في الدول التي تعيش توترات ونزاعات داخلية في منطقة الجوار، سواء لمقتضيات داخلية أو بدافع خارجي.

إضافة إلى المتغيرات السياسية الداخلية والوضع الإقليمي، يعتقد متابعون للملف أن الوضع التّسلحي الذي يوجد عليه الجيش الجزائري، والترسانة الثقيلة التي حصل عليها خلال السنوات الماضية، وكذا مستوى الكفاءة التدريبية للجنود والضباط، تدفع إلى اعتبار أن الجيش الجزائري استكمل التأمين الداخلي للبلاد، وبات مستعدا للمساهمة في الخارج، بما يخدم المصالح الأمنية والإستراتجية للجزائر، خاصة وأن الجيش بصدد طي ملف الإرهاب الذي ظل يشغله منذ ما يقارب ثلاث عقود.

إن التهديدات الأمنية الجديدة التي باتت تهدد الأمن العالمي تفرض على المؤسسات العسكرية الانتقال إلى الاحترافية، ومسار الاحترافية يجب أن يرافقه إحداث تغييرات جذرية على الجيوش بما يؤثر في منطق تفكير العسكريين ونظرتهم إلى وظائفهم التقليدية، وهو ما يستوجب ضرورة إعادة ترتيب

الوظائف وتحديد المهمات وإعادة النظر في سياسات الموارد البشرية انطلاقا من التوظيف أو التجنيد وصولا إلى التسريح أو الشطب.[1] و من جملة ما يمكنه من العناصر الهيكلية و الأطر التنظيمية أن يساهم في بلوغ الجيوش الاحترافية ، مايلي[2]:

- تقليص أشكال التنظيم البيروقراطي.
- تعديل طريقة توزيع القوات .
- إعادة النظر في طبيعة العلاقات الهرمية والسلمية للرتب.
- بناء التجنيد على اعتبارات موضوعية تزاوج بين الكفاءة وطبيعة الاحتياجات.
- تطوير المناولة في مجال الخدمات الملحقة بتأمين متطلبات الحياة العسكرية.

الأوضاع السياسية الداخلية، والسياق الجيواستراتيجي الذي برزت فيه نزاعات وبؤر توتر جديدة تتغذى من أسباب إثنية واجتماعية وسياسية، والتطور التكنولوجي في مجال الأسلحة لا يدفع إلى ضرورة عصرنة القوات المسلحة وهو الأمر الذي أخذته مؤسسة الجيش الوطني الشعبي بأهمية بالغة قصد تطوير قواتها المسلحة وتنمية قدراتها الدفاعية، فوضعت مخططا لدخول الاحترافية وعملت على تنفيذه وهو المسعى الذي قام على عنصرين أساسيين: عصرنة العتاد الحربي وتطويره وتنمية القدرات البشرية.

- عصرنة العتاد الحربي وتطويره: يندرج هذا في سياق المساعي الجزائرية الرامية إلى بلوغ الإحترافية بجيشها من خلال دعمه بترسانة حربية عصرية تتوافق مع التكنولوجيات المتاحة استراتجيا وماليا، وبما يحقق لها أهدافها المرجوة بما يتوافق مع العقيدة العسكرية الجزائرية[3].
- تنمية القدرات البشرية: تعتبر الموارد البشرية هي القاعدة التي تقوم عليها أي مؤسستها مهما كانت خصوصيتها، والمؤسسة العسكرية الجزائرية بدأت بالاهتمام بالتكوين البشري من خلال ترقية التكوين القاعدي المقدم في المدارس العسكرية ومراكز التكوين وترقيته من أجل بناء جيش في مستوى التحديات المعلقة على عاتقه.

---

[1] jerome le noir, elrilick irastorza et alain baer, les effects sismique de la professionalisation des armés, les amis de lécole de paris 17 mai 2001, http://ecole.org/ telechargement?cr=Vc170501.pdf and type=2>

[2] Sebastien J jakubowski, la professionalisation de l'armée francaise: conséquence sur l'authorité logique sociale paris: l'harmatan, 2007, p 22.

[3] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 136.

## المطلب الثاني: التعاون الأمني والتنسيق العملياتي مع دول الجوار.

### 1/ التنسيق الأمني الإقليمي:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية إقليمية تقوم على أولوية العمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول إقليم الساحل الإفريقي ، لذلك ساهمت في تأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست ( في الجنوب الجزائري ) بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر ، لذلك يعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة ( CEMOK ) في 21 أفريل 2010 ، أهم مبادرة أمنية للجزائري المنطقة ، وتشارك في هذه القيادة أربع دول هي مالي والجزائر وموريتانيا والنيجر ، ويقع مقرها بمدينة تمنراست جنوب الجزائر، وتضم وحدة الاندماج والاتصال ( UFL ) ، الخاصة بتجميع المعلومات والمتواجد مقرها في الجزائر العاصمة، ويعد اتفاق تمنراست مرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقي، من خلال التنسيق الأمني الجماعي بين الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات الأمنية بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

وفي إطار هذه المبادرة تم الاتفاق بين وزراء خارجية مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر في 20 ماى 2011 على تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألاف جندي من بينهم 5000 من قبائل التوارق لمحاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتأمين منطقة الساحل والصحراء ، الأمر الذي لم يتجسد على أرض الواقع ، ولم يتعدى القيام ببعض التدريبات المشتركة ، وبالرغم من أهمية مبادرة إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة إلا أن العديد من المختصين يعيب عليها عدم توسيعها لتشمل دول فاعلة في منطقة الساحل الإفريقي كليبيا وتشاد والمغرب وغياب التنسيق الداخلي بين أطراف المبادرة ، وتغليب المصلحة القطرية على حساب المصالح المشتركة [1].

ويشمل التعاون الأمني الجزائري مع دول منطقة الساحل الإفريقي جوانب عديدة منها ما يتعلق بالشق اللوجيستي والإستخباراتي، ففيما يتعلق بالجانب اللوجستي قامت الجزائرية العديد من المرات بتزويد قوات دول الساحل بالعتاد العسكري لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الأمنية، فعلى سبيل المثال قامت الجزائر بإرسال أول طائرة شحن محملة بكميات معتبرة من التجهيزات العسكرية إلى مالي 04 ماي 2009 وهذا بعد استلام السلطات الجزائرية لقائمة الاحتياجات العسكرية من نظيرتها المالية على إثر زيارة وفد عالي المستوى تابع لوزارة

[1] وهيبة دالع، **السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع.23، ( 1جوان 2016)، ص ص 94-96.

الدفاع الجزائرية إلى مالي، كما قدمت الجزائر العديد من المساعدات منها إرسال معدات عسكرية إلى شمال مالي 4 ديسمبر 2011، وإرسال محترفين عسكريين لتدريب مجموعة مسلحة مكونة من 200 شخص في منطقة " إيكيديان " شمال مالي، كما تقوم القوات الجزائر بتدريب عناصر من الجيش والشرطة المالية بصفة منتظمة في مختلف قواعدها العسكرية بمنطقة تمنراست.

وقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر التي جمعت سبع دول إفريقية بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمي، كما عقدت عدة اجتماعات في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بهدف وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وبعدها الاجتماع الوزاري لدول الميدان يوم 7 أوت 2012 في العاصمة النيجيرية نيامي " الذي أكد على تفعيل " إستراتيجية الأمن والتنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وبعد إعلان إنفصال شمال مالي شاركت الجزائري كل اللقاءات الأمنية الرامية لإيجاد حل للأزمة، منها لقاء القادة العسكريين لكل من الجزائر، مالي، موريتانيا ،النيجر ، وهي الدول الأعضاء في قيادة العمليات المشتركة ( Cémoc ) 2 11 جويلية 2012 بنواقشط في موريتانيا لدراسة الوسائل الممكنة لمواجهة الأزمة في شمال مالي ، ومساعدة الدولة المالية في استعادة سيادتها على كامل التراب المالي [1] .

وقد كانت هذه اللقاءات تهدف إلى وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يشكل التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي إطارا هاما لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال دون تقديم أية تنازلات، وذلك لا يتم إلا في ظل مقاربة متكاملة بين دول المنطقة تتمحور حول عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني تقوم المقاربة على مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب، أما على المستوى الثنائي فتتضمن ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية، وتضمن على المستوى الدولي مشاركة فعالة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في كل الأدوات القانونية والسياسية لمكافحة الإرهاب، وعلى أسبقية دول المنطقة في التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء.

[1] وهيبة دالع، **مرجع نفسه**، ص ص 100،101.

**2/ التعاون الأمني الدولي:**

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي تنطلق من السياسة الشاملة للجزائري مكافحة الإرهاب، والتي تقوم على مبدأ التعاون والتنسيق الأمني الدولي على المستوى الإستخباراتي واللوجستي والخبراتي دون التدخل العسكري، وتقوم المقاربة الجزائرية في هذا الإطار على التنسيق الأمنى والمساعدة التقنية ( التكوين والسلاح الضروري لمكافحة الإرهاب )، وهو ما ظهر في علاقاتها مع مختلف الفواعل الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر بأن الجزائر شريك أساسي في مكافحة.

الإرهاب، وقد قبلت بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، لأنها لا ترى حل سوى ترك الجزائر على رأس المبادرة في مكافحة الإرهاب باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة، كما أن التعاون الجزائري الأمريكي جاء في ظل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب والتي تعتبر أن دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر أصبحت معبرا لجماعات إرهابية إلى أوروبا وأمريكا وهو ما بات يهدد الأمن والسلم الدوليين وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب الدولية على الإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة، كما جاءت عناصر من القوات الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوات الخاصة الجزائرية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وقد شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي.

كما أشركت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب التي تهدف إلى تكوين دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي على مواجهة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات التهريب، ومنع الجماعات الإرهابية من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي كقاعدة خلفية لهم، خاصة أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها وعن مواجهة هذه الجماعات، وتوحيد جهود دول المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينها في هذا الإطار ، والتركيز على الأبعاد التقنية في عملية مواجهة هذه الظاهرة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بالصحراء الكبرى، في إطار مجموعة

من المبادرات التي كانت الجزائر طرفا فيها كمبادرة " بان الساحل " [1]، التي توسعت لتصبح المبادرة العابرة للصحراء، ومن بين آليات تنفيذ مبادرات الساحل الإفريقي مجموعة من التمرينات والمناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية مع الدول المعنية أهمها مناورات" Flintlock في سنة 2005 التي شاركت فيها الجزائر.

ساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائري التسعينات من القرن الماضي، وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، لذلك يرى بعض المختصين أن الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة وفي البيئة الجيوستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر " محور الخير مقابل " محور الشر ". كما كانت سياسة الجزائر مع دول المتوسط التي تعتبر امتدادا لمنطقة الساحل الإفريقي جزءا من استراتيجية الجزائر الشاملة في مكافحة الإرهاب، خاصة وأنها تشترك معها في نفس التهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية ، وظهر ذلك بوضوح من خلال مشاركة الجزائر في كافة المبادرات الأمنية في المتوسط، كالشراكة الأورومتوسطية التي كان الدافع إليها أمنى أكثر منه اقتصادي أو ثقافي، خاصة بالنظر إلى التهديدات الخارجية التي توسعت مع ظهور موجة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، وانتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية التي كانت أوروبا مسرحا لها، مما استدعى النخب الأوروبية إلى ضرورة البحث عن استراتيجية للسلم والأمن على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال لقاء برشلونة في سنة 1995 لإقامة شراكة أورومتوسطية، بالإضافة إلى انضمامها للحوار الأطلسي في 2002، واجتماع 5 + 5، وذلك من أجل مشاركة جزائرية فعالة في إقامة نظام أمني في المنطقة المتوسطية بما يعزز استقرارها[2].

[1] وهيبة دالع، **المرجع نفسه**، ص ص 101. 102.

[2] وهيبة دلع، **المرجع نفسه**، ص 102.

## المبحث الثاني: الآليات الاجتماعية والثقافية

إن حروب الجيل الرابع تستهدف جملة واسعة من الميادين لتجعلها خادمة لغاياتها، فهي تستهدف الدول عن طريق التوغل في مجتمعاتها والعمل على استغلال كل ما من شأنه أن يزعزع استقرار هذه الدول من قضايا اجتماعية وثقافية وتاريخية تسمح بتفكيك الروابط والعلاقات داخل المجتمع، والجزائر ليست بمنأى عن هذا لذلك قامت بجهود لحماية مجتمعها من أن يكون عرضة لهذه الإستغلالات ، وفي هذا المبحث نحاول إبراز الآليات التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق تماسك مجتمعها والحفاظ على أمنها الوطني.

### المطلب الأول: تقوية النسيج الاجتماعي

يستدعي التماسك الاجتماعي في كل دولة تضافر كل الجهود الأمنية والسياسية والاقتصادية للمحافظة عليه وتحيق مجتمع أكثر تماسكا وتضامنا، وذلك بإعطاء الجميع إمكانيات حقيقية للحصول على الحقوق الأساسية والشغل، من أجل تمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع وبنائه، والاستفادة من الآثار المترتبة على ذلك في كل النواحي، وفي هذا الصدد عملت الدولة الجزائرية على المحافظة على التماسك والتضامن الاجتماعي بين أفراد الشعب الجزائري الذي أبانت عنه مختلف التحديات، إلا أن مع التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تنخر المجتمع وتخرب نسيجه استنفرت جميع القوى لمواجهتها. ومن أبرز ما عملت عليه الدولة الجزائرية بهدف الحفظ السلم الاجتماعي وتقوية نسيجه ما يلي:

- خلق قنوات للتواصل بين السلطة والقاعدة الشعبية: إن بناء الأمن الوطني وتحقيق سياسة الحفاظ عليه لن يتم إذا ما اتسعت الفجوة وتمدد الهوة بين السلطة والمجتمع، ذلك أن أمن البلاد إنما يقوم على سواعد أبنائها وفاعلية مجتمعها، وعليه وجب القول إن تجاوز النظام حقيقة الرداءة السياسية ونقص الفاعلية في أداء المجتمعين السياسي والمدني[1] يحتاجان إلى تفعيل الأداء السياسي للسلطة والمعارضة لتمتين أواصر الصلة بين المجمع وسلته وتاريخه ومقوماته وهو الأمر الذي ما فتئت الدولة الجزائري بكل مؤسساتها أن تعمل عليه وتحرص عليه كل الحرص.

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص298.

- تقوية مؤسسات التنشئة الاجتماعية: تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تغذية عقول النشء بالمبادئ والقيم التي تخدم المصلحة العليا للوطن باعتبار أن مستقبل أي دولة يكون في أيدي نشئه. ومؤسسات التنشئة الاجتماعية رغم ما يعوزها من نقائص تعمل الدولة على إصلاحها، تساهم بشكل كبير في بث روح التكافل الاجتماعي، والمسؤولية الاجتماعية لتحقيق المواطنة الصادقة التي تخدم الوطن وتلغي جميع الفوارق بين أبنائه، فهي تستثمر في الإنسان وتهيؤه من أجل التطلع إلى مستقبل أفضل سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل.
- العدالة الاجتماعية: يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية من أبرز الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها من أجل الحفاظ على روابط وقيم أبنائها، وهو العمل الذي أكد عليه الرئيس السابق بوتفليقة[1] في غير ما مرة، كما أيده الرئيس الحالي تبون من خلال إعطاء الفرص للرقي بحياة المواطن الجزائري، ويظهر ذلك جليا في السعي المتواصل في محاربة الأمراض الاجتماعية من قبيل الرشوة والمحاباة والمحسوبية، مع التأكيد على التوزيع العادل لمانصب الشغل وفرص التعليم العالي.
- تقوية تحسيس المجتمع بإنتمائه الوطني وتنوعه الثقافي: إن الشعور بالإنتماء إلى وطن واحد عند أطياف الشعب المختلفة هو مكسب هام جدا لتحقيق السلم الاجتماعي، إذ يعتبر صهر الاختلافات العرقية، والثقافية في بوتقة الوطن الواحد يجعل المجتمع غني ثقافيا وهو ذلك الشعور الذي ينمي فيه الاعتزاز بذلك التنوع وقبول مختلف أطياف المجتمع الأخرى ويجعلها تتعايش في سلم وأمن واستقرار تحت راية الوطن الواحد ومن أجل مصير المصلحة العليا للوطن.

إن تحقيق أهداف هذه الخطط التي رسمها صناع القرار في الجزائر هو ما يكفل لها الصمود ومواجهة أهداف الحروب اللاتماثلية، فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي وهي خطوة هامة في الاستعداد لمواجهة هذا النوع من الحروب.

[1] مباني محمد الفاتح، السبتي احمد، **الإصلاحات السياسية بين الخطاب والممارسة الفعلية "دراسة تحليلية لخطابات رئيس الجمهورية 2011-2012"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جماعة أحمد دراية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2020)، ص 33.

## المطلب الثاني: توطيد علاقة المواطن بالسلطة.

من مظاهر المجتمع السليم أن تكون علاقة المواطن بالسلطة (صاعدة) وعلاقة السلطة بالمواطن (نازلة) تكون خالية من الفجوات، متكاملة من حيث الأدوار، إذ يؤدي كل طرف الدور المنوط به، وكل دولة تنجح في هذا الرهان تكون قد قطعت أشواط كبيرة في مجال تحقيق أمنها الوطني ومناعتها القوية ضد كل ما من شأنه أن يستغل سوء هذه العلاقة لخدمة أهدافه وأجنداته. ولقد شهدت المنطقة العربية استغلالا صارخا لسوء علاقات الشعوب بسلطات دولها، فأصبح كل من الشعب والسلطة وسيلة تعمل لصالح الدول العدو.

وينتجُ هذا النوع من العلاقات من الصراعات على السلطة والتفكير في مصالح ضيقة على أمن واستقرار الدولة، ويشهد التاريخ على أن كل أمة ساءت علاقات شعوبها بسلطاتها آلت إلى الزوال والدمار ومن هذا المنطلق نرى أن القيادات الجزائرية الأمنية والسياسية سخرت مجموعة من البرامج والمشاريع لتوطد العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة، فبعد مرحلة العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر قامت السلطة الحاكمة بمشروع المصالحة الوطنية كمحطة لانطلاق تنمية متكاملة وتضميد الجراح وإحياء المبادئ التي تضمنها نداء لأول نوفمبر الذي توجه إلى كافة الجزائريين سلطات وأحزاب وأفراد، ولم يسأل أي فرد عن حزبه أو إيديولوجيته السابقة باستثناء أعوان الاحتلال والدمار والإرهاب الذين اعتبرهن الشعب خونة وعملاء. وفي نفس سياق ردم الهوة بين القيادات السياسية والعسكرية والشعب عملت الدولة الجزائرية على الإصلاح السياسي وفتح التعددية الحزبية وترقية المرأة وتمكينها من أعلى المستويات في تولي وظائف الدولة[1]، كما عملت على تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، ولمعرفة علاقة الشعب الجزائري بسلطته يكفي إجراء مقارنة بسيطة مع دولة أخرى قريبة أو بعيدة للتعرف على الأشواط التي قطعتها الجزائر في هذا الطريق. ولعل إلقاء نظرة على تعديل الدساتير تبين لنا أن الدستور الجزائري مبني على توافق عن طريق حوار مفتوح وديمقراطي يشارك فيه الجميع، والهدف منه تكريس دولة القانون والعدالة والمزيد من تعزيز الحقوق الأساسية للمواطن[2]، بما فيها المشاركة في اتخاذ القرارات وحرية التعبير لأن التوافق بين القيادات بين

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، **التحولات الاجتماعية والسياسية ملامح الحاضر ومتطلبات جزائر المستقبل**، (الجزائر دار القصبة للنشر، 2016) ص22.

[2] محمد العربي ولد خليفة، **مرجع سابق**، ص22.

والشعب حول قضايا الوطن المتعلقة بحاضر ومستقبل الجزائر هي المسعى الحكيم والناجح الذي بدء به بيان أول نوفمبر.

إن تقدم الجزائر ومكانتها بين الأمم لا تبدأ بجيل واحد ولا تنهي بجيل، وإذا كان جيل الثورة من الشهداء والمجاهدين قد انطلقوا من مبدأ تنمحي فيه الدرجات القيادية والمراتب الرسمية في سبيل الوفاء والعمل للمصلحة العليا للجزائر وقد نتج عن ذلك أن كانت الثورة الجزائرية نموذجا وقدوة للعديد من الدول بل مدرسة كما القال الرئيس الكوبي السابق رؤول كاسترو، مدرسة للاتحاد والقوة يكون فيها الوطن ميثاقا يوحد بين القيادات والرعايا، بين الأحياء والموتى.[1]

الدولة الجزائرية حكومة وشعبا لتأكدها من أنه لا يمكن أن تبنى دولة في ضل الصراع والتشتت بين القيادات والشعب، فإنها ساندت كل ما يعزز الثقة المتبادلة بين الشعب وقياداتهذا فيما يتعلق بالسلطات المدنية، كما نجد أن الخدمة الوطنية بجانبها العسكري قامت بدور هام في عملية الجمع بين الأهداف الشعبية والحكومية على حد سواء، وهو الأمر الذي جعل الجزائر تمتلك قوة تستخدمها في المحافل الدولية، ولفرض قراراتها فيما يتعلق بمختلف المشاريع التي تخص المنطقة الإفريقية و المغاربية. و في العقد الأخير من 2010 إلى 2021 ظهرت عدة مؤشرات تبرز بوضوح علاقة السلطة بالمواطن، فمع اندلاع ثورات الربيع العربي عرفت القيادات في الجزائر أن أهم ما يمكن الحفاظ عليه من أجل سلامة الوطن هو المواطن، فبذلت السلطات كل ما من شأنه أن يحفظ سلامة المواطنين، إلا أنه وبعد الوعكة الصحية التي نالت من الرئيس السابق بوتفليقة حدثت خيانة لذلك العهد الذي رسمه بينه وبين شعبه منذ 1999، ذلك العهد الذي يؤكد على السير بصداقة وصدق من أجل الجزائر، إلا أن تلك الخيانة لم تدم سوى أربع سنوات (2014 إلى نهاية 2018)، حيث قام الشعب الجزائري بهبة شعبية مطالبا بإعادة زمام أمور وطنه إلى من يثق فيهم، وهو الأمر الذي استحسنته المؤسسة العسكرية وثمنته، فرافقت تلك الهبة الشعبية و حمتها من كل محاولة لاختراقها، و أكدت على أن الجيش الوطني الجزائري سليل جيش التحرير الوطني من الشعب الجزائري ووظيفته تتلخص في حماية الشعب الجزائري وممتلكاته، وهذا ما أكده رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في مختلف خطاباته[2]:" إن روح نوفمبر المعلم النيّرُ الذي اهتدت به القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي المجاهدة

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص22.

[2] الموقع الإلكتروني للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، الجزائر ستنتصر بفضل التلاحم القوي بين الشعب وجيشه، https://www.entv.dz يوم 29 ماي 2022 على الساعة: 17:51

وسارت من خلال على دربت الأسلاف الميامين من الشهداء الأبرار والمجاهدين الأطهار". واستطرد قائلا أن :" الثقة بالنفس والتفاؤل في المستقبل والإصرار على بلوغ الأهداف المرغوبة هي السمات التي تطبع سلوك الشعب الجزائري، وما الهبة الشعبية القوية التي أظهرها الشعب الجزائري إلا برهانا قاطعا وساطعا يشهد على وضوح النظرة الاستشرافية التي تبنتها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي رفقة كافة الخيريين من أبناء الشعب الجزائري" كما أكد على أن "هذا الشعب الوفي والصادق والمخلص... تعهدنا أننا سنظل نرافقه في كافة الظروف والأحوال"، كما أوضح السيد الفريق أن الانتصار والاستقلال "هي النتيجة التارخية الكبرى التي كانت خلاصة التفاف الشعب الجزائري في زمن المحنة الاستعمارية حول جيش التحرير الوطني... وأن تلك العلاقة ظلت باقية إلى اليوم".

بحكم أن حروب الجيل الرابع تستهدف خلق فجوة بين القيادات السياسية والعسكرية للدولة من جهة وبين الشعب من جهة أخرى، فإن الواقع يؤكد على أن القيادات الجزائرية وشعبها التف حول المحافظة على التناسق والتناغم بينهما كي لا يفرق بينهما دخيل وكي لا يسقطهما عدو مهما استخدم من وسائل وحيل لزعزعته.

## المبحث الثالث: الآليات الإقتصادية

يعد الإقتصاد من بين أهم المؤشرات التي تعكس مدى تقدم الدولة في العالم حيث أنه يُطعي للدولة المكانة الأليق بها في سلم ترتيب الدول من المتقدم إلى المتخلف، وقد عرفت الجزائر العديد من البرامج التنموية التي تهدف من خلالها إلى النهوض بالإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي، والحد من ظاهرتي البطالة والفقر والسعي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

### المطلب الأول: التنمية كمرادف للأمن.

تعد التنمية أحد أهم العناصر الأساسية للنهوض بالمجتمع وحمايته، فقد أصدرت الدولة الجزائرية مجموعة من السياسات التنموية لفئة الشباب باعتباره الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري إضافة أنه أولى بالاهتمام والرعاية، بهدف حماية الأمن القومي من الوقوع في فخ الأزمات الاقتصادية والمديونية...ويمكن توضيح البرنامج التنموي في ما يلي:

**عصرنة الإقتصاد:**

يسهم الإقتصاد بشكل كبير في تحقيق خطوات هامة فيما يتعلق بالأمن، خاصة في ضل التطور التكنولوجي والعلمي وتطور وسائل وأشكال الحروب، ولذلك تعمل مختلف الدول في أول بدايات بنائها إلى تحقيق الأمن الغذائي والصناعي، لأن المقياس العام الذي تقاس به المناعة الأمنية في كل دولة، مبني على أن "الدولة هي التي تلد منتجاتها" [1] ،

وهو ما تعمل عليه الجزائر منذ فترة ليس بالقصيرة، رغم وجود نقائص معتبرة، والدفع باقتصاد الدولة نحو العصرنة والإنتاج الذي يعد من أبرز العمليات والسياسات التي تسهم بشكل كبير في إنقاذ الدولة وحمايتها من الوقوع في فخ الحروب اللاتماثلية التي تستغل سوء الأوضاع لتجعلها وقودا لسياسة دعم الأسعار، [2] فإنه لا يمكن تحقيق راحة أمنية، إذا كانت الأسس القاعدية للاقتصاد مفككة، والحالة الاقتصادية هشة ومتخلفة، ومن أجل عصرنة الاقتصاد تعمل الدولة الجزائرية على مشاريع استثمارية في المجالات: الفلاحة، الصناعة، والتجارة التي تجعلها تواجه تحديات استغلال الجاني الاقتصادي من قبل من يتربص بها عبر الحروب اللاتماثلية،

---

[1] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، (دمشق، دار النهضة، ط11، 2013)، ص 47

[2] بشير مصيطفي، **الجزائر 2030 رؤية استشرافية**، (جسور للنشر والتوزيع، 2017)،ط1 ص ص 18.17.

**سياسة دعم الأسعار:**

اتخذ الجزائر من سياسة الدعم الجبهة الاجتماعية، وذلك راجع إلى الريع من قطاع المحرقات من جهة، ومحدودية الضغط السكاني من جهة ثانية، وهي سياسة ذات نفع خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الجزائر دولة لم يستقل إلا حديثا وبعد استقلاله تعرض للعديد من المخاطر التي حالت دون تطويره إلى اقتصاد لينضج جراء

**التّنمية البشرية:**

إن التأهيل والاستعمال الفعال للموارد البشرية الأساس الأول الذي تبنى عليه قوة الدولة، وان تحسين التأهل البشري على جميع المستويات يسمح بتجنب العديد من المشاكل، سواءً تلك المتعلقة بالأعمال أو تلك التي تتعلق بتحمل أمانة الأوطان على عواتقها.[1]

تقف الجزائر على درجة إيجابية في سلم التنمية البشرية، فقد وضعها التقرير الإنمائي للأمم المتحدة في الرتبة 90، ما يجعلها رقم واحد في منطقة المغرب العربي، وفي المرتبة الثالثة إفريقيا ضمن "الدول ذات التنمية العالية"، وهو ما يعني أن الوضع في الجزائر يشير إلى أن هناك تحكما من طرف الدولة في تلبية الطلب الداخلي للسكان على السلع الأكثر ضرورةً ، وعلى الخدمات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، من خلال توظيف كافة السياسات الحكومية الممكنة بشكل متوازي ومدروس.[2]

**المطلب الثاني: إنعاش الاقتصاد الوطني.**

قررت الحكومة الجزائرية من خلال دعمها لبرنامج الإنعاش الإقتصادي إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة موجه خصيصا للقطاعات الكبرى من أشغال وهياكل قاعدية، وكذلك دعم قطاع الفلاحة والزراعة، وتنمية المنشآت العامة والبنية التحتية والمرافق العمومية، وتهدف هذه الإصلاحات إلى:

- النهوض بالقطاع الصحي وتقيم أفضل الخدمات للمواطن،
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

[1] عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار؟**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015، ص 66.

[2] مصيطفي، مرجع سابق، ص 17.

- تهيئة ودعم إنجاز هياكل قاعدية من شأنها إعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية وتنشئة الفرد على أسس صحيح
- ترقية الاستثمارات على المناطق للحدودية للحد من أخطار الجرائم بأنواعها.
- السعي وراء زيادة الناتج الداخلي الخام ورفع المستوى المعيشي وتخفيض معدلات البطالة.[1]

فالدولة الجزائرية تسعى على غرار جميع الدول النامية والسائرة في طريق النمو، إلى البحث عن نماذج ومخططات لضبط سير الهياكل الحكومية والهيآت العمومية، لترقية ظروف المواطن وحمايته من خطر التهديدات كالجريمة، الارهاب، النزاعات الداخلية....إلخ، ومن بين الإجراءات المبرمجة للنهوض بالإقتصاد الوطني مايلي:

- قيام الطبقة السياسية بتحديد الأولويات والأهداف ومراقبة النتائج: وجوب وجود تقسيم حكيم للعمل.
- يمد البلد باستراتجية تكرس طموحا كبيرا: الجزائر بلد ناشئ في 2025 ومتطور في سنة 2050.
- تتزود الجزائر بجميع الوسائل والآليات الضرورية من أجل تحول الاقتصادي: مصارد تجنيد جميع المواهب الشابة ومخطط للذكاء الاقتصادي ونماذج للمحاكاة ...إلخ.
- توجيه أقصي حد من الموارد من أجل التحسين النوعي للموارد البشرية، إعادة رسكلة العاملين وتحديث الباقي.
- تحديث سير جميع الهيآت في الدولة كالإدارات، المستشفيات، الجامعات والمؤسسات ...إلخ، بالانتقال من السير بالمهام إلى أنظمة تسيير بالنتائج، ويتعلق الأمر بالانتقال من الإدارة البيروقراطية إلى إدارة بالمهارة مواكبة للتطور التكنولوجي.
- تحديث أنظمة المعلومات: أي تعميم تكنولوجيا الإعلام والإتصال في عصرنة الحكومة (حكومة إلكترونية)، الإحصائيات الوطنية وقواعد المعطيات.

[1] هدي بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، (يناير2020)، ص ص 35- 68.

- توجيه الموارد نحو الاقتصاد المنتج: بلوغ 1200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2020 و1.5000.000 في 2025 حيث سيصبح الفعل الاستثماري أكثر تحفيزا من الفعل الاسترادي، ستوجه 80 بالمائة من القروض المصرفية للتنمية وإنشاء المؤسسات المنتجة.
- إنشاء صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات لمرافقة عمليات الخوصصة، وتقليص مؤسسات ضعيفة الأداء أي أنه لا يجب أن يترك أي عامل بدون موارد خلال هذه العملية.
- تقويم وتحديث السياسات القطاعية.
- الفلاحة: تسهيل تنمية العرض ودعم المخرجات فقط بالنسبة للمواد الإستراتجية مع ضمان سعر أدنى.
- السكن: إعادة النظر في نموذج السكن الاجتماعي لمضاعفة العرض منه، والحد من طلب المسايرة (السكن الاجتماعي المتواضع النوعية)، وسيكون السكن الاجتماعي أكثر تواضعا (1.000.000 مليون دينار كلفة البناء بمواد مكيفة) حيث يمكن بناء أربعة مرات أكثر والحد من عدد طالبي السكن المزيفين.
- تحرير المبادرات العمومية والخاصة على وجه التحديد: تعريف عراقيل الاستثمار ومعوقاته بمساعدة أفضل نظام للمعلومات ومتابعة الملفات مع توجيه 80 بالمائة من القروض البنكية لتمويل المؤسسات المنتجة والفعالة.
- إعادة تصنيع البلاد من خلال حزمة من الصناعات المستقبلية (إقتصاد المعرفة، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، المنشئات الطاقوية...) حيث تقوم التكنولوجيات الحديثة بإسقاط القديمة في الصناعات الكلاسكية.
- إعادة النظر بعمق في جميع السياسات القطاعية: حيث تكلف الهيئة الاستراتجية بتنظيم المشاورات وضبط المقترحات.[1]

وعليه فإن الدولة الجزائرية وضعت العديد من البرامج والمخطط التنموية بهدف تحقيق التنمية وتحسين المستوى المعيشي وخلق بدائل تنموية للرقي بالمجتمع وحمايته من الوقوع في فخ الدول التي تريد استهداف الجزائر وتضعها تحت مضلة المديونية والأزمات الاقتصادية.

[1] عبد الحق لعميري، مرجع سابق، ص ص 292- 293.

**خلاصة الفصل الثالث:**

اعتمدت الجزائر جملة من الآليات الإستراتجية لمواجهة حروب الجيل الرابع، حيث اعتمدت آليات صلبة متمثلة في الآليات العسكرية والأمنية مع التأكيد على ضرورة تكييفها مع التهديدات الجديدة، إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول الجوار من أجل تحقيق التعاون الأمني وكذا التنسيق العملياتي.

كما وضعت آليات سياسية واجتماعية وثقافية لتقوية النسيج المجتمعي وتحقيق السلم والأمن المجتمعي بالإضافة إلى توطيد علاقة القيادات السياسية والعسكرية والمواطن لسد الفجوات التي تحدثها حروب الجيل الرابع.

وفي الجانب الاقتصادي سعت الدولة لتحقيق التمنية بمختلف مستوياتها وكذا إنعاش الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية وإيجاد بدائل تنموية مما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار.

# خاتمة

## خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن حروب الجيل الرابع هي نتاج التطور في الفكر والممارسة الإستراتيجية، وتهدف في مجملها إلى إكراه العدو وحمله على الانصياع وتحييد قدرته القتالية والنيل من إرادة قيادته السياسية دون الاشتباك معه، بحيث تتمثل اكبر مزايا هذا النوع الجديد من الحروب في إخضاع العدو بأقل التكاليف الممكنة.

تختلف كيفية إدارة حروب الجيل الرابع واستراتيجياته عن الحرب التقليدية، حيث تعتمد على أسلوب الاقتراب غير المباشر وتفادي الالتحام المسبب للخسائر، وذلك بالتركيز على مكامن الهشاشة في الدول المستهدفة وضربها عن بعد، ويكون ذلك بإثارة الأقليات في الدول التي تعرف تنوعا عرقيا أو اثنيا أو ثقافيا، أو تفكيك النسيج المجتمعي والهوياتي، أو زعزعة الأمن و الاستقرار من خلال تمويل جماعات انفصالية أو الوقوف وراء عمليات إرهابية، أو حتى الوصول إلى القيام بحرب بالوكالة.

غالبا ما تتسبب حروب الجيل الرابع في خلق دول فاشلة عاجزة عن تأدية مهامها الأمنية، وإنتاج بيئة من الفوضى ليسهل التحكم فيها والسيطرة عليها من خلال فرض أنظمة سياسية تابعة وعاجزة عن القيام بمهامها دون الرجوع إلى الخارج أو إلى الجهة التي تسببت لها بهده الحالة من الضعف، والنتيجة إفراز أرضية حاضنة لمظاهر اللاأمن من إرهاب وجريمة ومنظمة وفوضى، وبالتالي سهولة التحكم فيها والتأثير عليها

تعتبر الجزائر واحدة من الدول المستهدفة بحروب الجيل الرابع، نظرا لأهميتها الجيوسياسية في محيطها الاقليمي والجيواستراتيجية في تصور القوى الكبرى وسياساتها التنافسية على مناطق النفوذ العالمي، وبالنظر للجاهزية القتالية للجيش الجزائري وصعوبة التوغل عسكريا واختراق حدود الجزائر تعتبر حروب الجيل الرابع الخيار المتاح في يد القوى المعادية والمتربصة لزعزعة الاستقرار وخلق البيئة المناسبة لتنفيذ أجنداتهم السياسية والعسكرية، وهو ما أهلها لأن ترق لواحدة من أهم مصادر تهديد الأمن الوطني الجزائري.

تسعى الدولة الجزائرية إلى تطوير قدراتها الدفاعية لمواكبة التهديدات الأمنية الناجمة عن حروب الجيل الرابع، وعليه تعمل بالدرجة الأولى على بلورة إستراتيجية دفاعية شاملة يتم فيها الاعتماد على آليات أمنية عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، تماشيا مع طبيعة التهديد الذي يمس هذه الجوانب الثلاث، وقد انطلقت من ضرورة تكييف العقيدة القتالية للجيش مع هذا المعطى وتعزيز

التعاون الأمني والتنسيق العملياتي مع دول الجوار في الشق العسكري الأمني، مرورا بانجاز مخططات لإنعاش الاقتصاد الوطني واعتماد مبدأ التمنية كمرادف للأمن في الجانب الاقتصادي، وصولا إلى الجانب الاجتماعي الذي تعمل من خلاله الدولة الجزائرية على تقوية التماسك المجتمعي وتوطيد علاقة السلطة بالمواطن.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

- ✓ تؤثر حروب الجيل الرابع على الأمن الوطني الجزائري إنطلاقا من وسائلها المتعددة مع استغلال كافة الظروف والأوضاع لصالحها، خاصة وأن الجزائر دولة مستهدفة بهذا النمط من الحروب، إذ شهدت عدت أحداث تهدف لضرب أمنها وإستقرارها سواء من الداخل أو الخارج.
- ✓ تطورت أجيال الحروب بفعل التطور الحاصل على الفكر الإستراتيجي والتكنولوجي من جهة وتطور أطرافها من جهة أخرى .
- ✓ الأبعاد الإستراتجية الجزائرية لمواجهة حروب الجيل الرابع، حيث تعددت هذه الأبعاد وتنوعت من أبعاد عسكرية، أمنية، اقتصادية واجتماعية.
- ✓ نجحت الجزائر بنسبة كبيرة في مواجهة حروب الجيل الرابع وذلك يظهر من خلال الإستقرار الذي تشهده البلاد مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط.

الفرضية الرئيسية " كلما تعاضم دور العامل الخارجي زادت معه القابلية للانفلات الأمني وإمكانية فشل الدولة" من خلال الدراسة توصلنا إلى أن الفرضية صحيحة وسليمة إذ تبنّ من خلال مسار الدراسة أن العوامل الخارجية هي التي تنطلق منها الحروب اللاتماثلية، كما أن الدراسة بينت أن الدول يمكن أن يتم اختراقها من الخارج قبل أن يتم افشالها داخليا وخارجيا ليتم بعد ذلك الإنفلات الأمني فيها.

الفرضية الثانوية الأولى " تأثير العامل الخارجي على الأمن الوطني الجزائري محدود مقارنة بدول أخرى إقليمية وعربية " من خلال دراستنا تبن لنا أن هذه الفرضية صحيحة بالنظر إلى إعتبار الاستقرار الأمني الذي تشهده الجزائر مقارنة بدول المنطقة.

الفرضية الثانوية الثانية " إستراتجية الجزائر لمواجهة حروب الجيل الرابع حالت دون حدوث انفلات أمني داخل الدولة "، الفضية تبينت صحتها بعد الدراسة إذ لم تشهد الجزائر انفلاتا أمنيا وذلك راجع للإستراتجيات التي استعملتها.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولا: المراجع باللغة العربية

**المصادر:**

**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 88 لسنة 2020 ، الباب الثالث ، الفصل الأول ، المادة 91.

**الكتب:**

سان تزو، **فن الحرب**، ت. أحمد نصيف، دار الكتاب العربي، 2010، ، ص73.

بشير مصيطفي، **الجزائر 2030 رؤية استشرافية**، (جسور للنشر والتوزيع، 2017)،ط1 .

بوعشة محمد، الدبلوماسية **الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الاريثيرية**، دار الجيل، بيروت،2004،ط1.

زايد هلال أبو عين جمال، **الإرهاب و أحكام القانون الدولي ، عالم الكتب الحديث** ، 2009 ، ط1 .

شفيق منير، **الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، دار هومة**، الجزائر،2007،ج1.

عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار؟، منشورات الشهاب**، الجزائر، 2015.

عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

فيشر دفيد ، **الأخلاقيات و الحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمار عواد (الكويت: عالم المعرفة، 2014) .

فيكونت موني جمري، **الحرب عبر التاريخ، ترجمة فتحي عبد الله النمر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1971.

كلاوزفيتز كارل، **فن الحرب**، ترجمة سليم شاكر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)..

لخضاري منصور ، **السياسة الأمنية الجزائرية- المحددات،الميادين والتحديات**، المركز العربي للأبحاث وداراسة السياسات، بيروت،ط1 ،2015.

لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر: من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ط1، 2014.

مالك بن نبي، **شروط النهضة**، (دمشق، دار النهضة، ط11، 2013)،

مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع، ت عبد الصابور شاهين**، دار الفكر، دمشق سوريا، 1984، ط1.

مجدي كامل، **حروب الجيل الرابع "الحرب بالوكالة"، سنة 2016م**، يحتوي الكتاب على "حروب غير متكافئة، حروب التقسيم والتفتيت، حروب إفشال الدول، علاقة حروب الجيل الرابع بالتكنولوجيا، الإعلام رأس الحربة.

محمد العربي ولد خليفة **التحولات الاجتماعية والسياسية ملامح الحاضر ومتطلبات جزائر المستقبل**، دار القصبة للنشر، الجزائر،ط1، 2016.

محمود محمد علي، **حروب الجيل الرابع وجدل الأنا والأخر، مكتبة الوفاء الإسكندرية**، الطبعة الأولى 2019.

**2/ الرسائل الجامعية:**

بالة عمار ، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري – مالي أنموذجا-**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2018.

برباش رتيبة، **الأمن و الإرهاب في المغرب العربي – مقاربة استراتيجيه-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر "3"، 2012 .

بلحاج سليم ، **التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**،أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.

بوسكين سليم ، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الدولية، جامعة محمد خير بسكرة،2015،.

بوقيدر أنيس ، **الحرب الالكترونية والقابلية للعطب: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية**، (أطروحة د الخضيري محسن أحمد. إدارة حروب الجيل الرابع سنة 2017م ".

قوجيلي سيد احمد، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة2011.

مباني محمد الفاتح، السبتي احمد، **الإصلاحات السياسية بين الخطاب والممارسة الفعلية "دراسة تحليلية لخطابات رئيس الجمهورية 2011-2012"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جماعة أحمد دراية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2020).

وناس فاطمة ، **المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

**3/المقالات من المجلات:**

بسيوني محمد، **حروب الجيل الرابع، السياسات التدخّلية لدعم منظمات المجتمع المدني**، مجلة السيّاسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، المجلد (54)، العدد 217، يوليو2019، ص2020.

ميشال زكرياء، العقل واللغة في النظرية الألسنية التوليدية النحوية، **مجلة الثقافة النفسية**، العدد9، المجلد3، 1992، ص650.

عادل جارش، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري**، المركز الديمقراطي العربي، 2015، ص4.

هدي بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، (يناير 2020).

وهيبة دالع، **السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع.23، ( 1جوان 2016).

خديجة عرفه محمد محمد أمين، **"مفهوم الأمن الإنساني"**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13، 2006.

عقبة وقازي، **الإستراتجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد4، ديسمبر2015.

عبد الفتاح عجوة عاطف، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1986.

شيماء محمد محمد عرفه، **حروب الجيل الرابع الآليات والأبعاد**، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، العدد يناير2022، المجلد2.

دالع وهيبة، **السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع.23، ( 1جوان 2016).

**الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني**، من أجل نقاش مواطني حول الدفاع الوطني، الجيش، الجزائر، العدد461، ديسمبر2001، ص6.

يحي زوبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012،.

الأخضر عمر الدهيمي، التجربة **الجزائرية في مواجهة الإرهاب، ندوة دور المؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب**، قسم اللقاءات العلمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص229.

قوي بوحنية، **الاستراجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص8.

عصام بن الشيخ، مشروع **الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير عن اسمرار احتكار السلطة للصواب؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

4/ المواقع الالكترونية:

تقرير موقع Datareportal، نقلا عن الموقع الالكتروني عللى الرابط:

htts://www.echoroukonline.com

جبريل ليلى، **حروب الجيل الرابع**، على الموقع الالكتروني: http://www.islamdaily.org

جوزاف أوسي جاك، **الحرب اللاتماثلية... الجيل الرابع من الحروب**، 2015، متاح على الموقع: www.mlazamty.com/fourth-generation-wars

عزالدين زينب حسني، **أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي، دراسة حالة: تنظيم "الدولة الإسلامية" (2011_2016). المركز الديمقراطي العربي**، متاح على الرابط:-https://democrati cacde/?p=34525.

على الموقع الإلكتروني: **الجزائر ستنتصر بفضل التلاحم القوي بين الشعب وجيشه**،

https://www.entv.dz يوم 29ماي 2022على الساعة: 17:51

فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **ما الذي كشفته ويكيليكس عن أساليب التجسس الإلكتروني المتقدمة؟** في: https://futureuae.com/arAE/mainpage/Item/2631

الموقع الإلكتروني للمؤسسة **العمومية للتلفيزيون الجزائري، الجزائر ستنتصر بفضل التلاحم القوي بين الشعب وجيشه**،https://www.entv.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

Dario Batistella, theories **des relations internationals, 2ème edition**, France, Parispresse des sciences politique, 2006.

jerome le noir, **elrilick irastorza et alain baer, les effects sismique de la professionalisation des armés**, les amis de lécole de paris 17 mai 2001, http://ecole.org/ telechargement?cr=Vc170501.pdf and type=2>

Sebastien J jakubowski, **la professionalisation de l'armée francaise: conséquence sur l'authorité logique sociale paris**: l'harmatan, 2007

Thomas , X Hammes **« the Evolution of war : the fourth generation » (washington : project on government oversight .defense and the national interest web site)** availible through http://www.dnipogo.org/fcs/hammes.htm looked on 7/2/2014

| المحتوى | الصفحة |
| --- | --- |
| مقدمة | 01 |
| الفصل الأول: دراسة نظرية لحروب الجيل الرابع | 16 |
| المبحث الاول: ماهية الحرب | 18 |
| المطلب الأول: مفهوم الحرب | 18 |
| المطلب الثاني: تطور أجيال الحروب | 21 |
| المبحث الثاني: ماهية حروب الجيل الرابع | 24 |
| المطلب الأول: مفهوم حروب الجيل الرابع | 24 |
| المطلب الثاني: آليات حروب الجيل الرابع | 26 |
| المطلب الثالث: أهداف حروب الجيل الرابع | 31 |
| الفصل الثاني: حروب الجيل الرابع و الأمن الوطني الجزائري | 35 |
| المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الوطني الجزائري | 37 |
| المطلب الأول: تعريف الأمن القومي ومستوياته | 37 |
| المطلب الثاني: مستويات الأمن القومي | 39 |
| المطلب الثالث: مرتكزات الأمن القومي الجزائري | 42 |
| المبحث الثاني: حروب الجيل الرابع كمصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري | 50 |
| المطلب الأول: مكامن التهديد | 50 |
| المطلب الثاني: آليات ومصادر التهديد | 59 |
| الفصل الثالث: آليات مواجهة حروب الجيل الرابع (مقاربة شاملة) | 65 |
| المبحث الأول: الآليات الأمنية و العسكرية | 67 |
| المطلب الأول: تكييف العقيدة القتالية للجيش مع التهديدات الجديدة | 67 |
| المطلب الثاني: التعاون و التنسيق العملياتي مع دول الجوار | 70 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: الآليات الاجتماعية | 74 |
| المطلب الأول: تقوية النسيج المجتمعي | 74 |
| المطلب الثاني: توطيد علاقة السلطة بالمواطن | 74 |
| المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية | 79 |
| المطلب الأول: التنمية كمرادف للأمن | 79 |
| المطلب الثاني: إنعاش الاقتصاد | 80 |
| الخاتمة | 85 |
| قائمة المراجع | 89 |